وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإنسانية

شعبة فلسفة عامة

مفهوم الفلسفة السياسية

عند جون جاك روسو

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص فلسفة عامة

اعداد:

– رميثة خيرة سحر

اشراف الدكتور:

– طيبي ميلود

السنة الجامعية 2021–2022 م

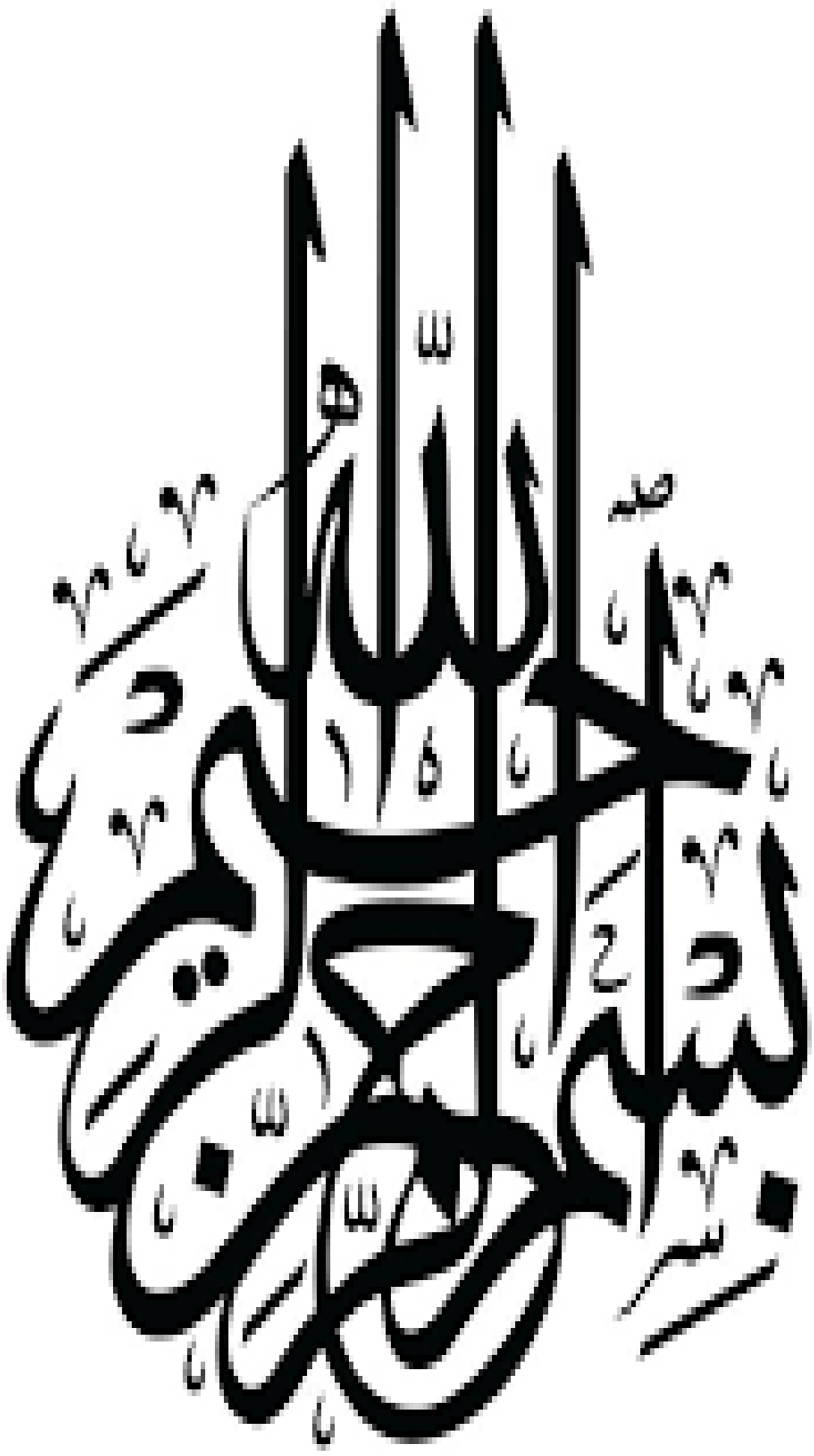

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿٢٢﴾ وَقَضى رَبُّكَ أَلّا تَعبُدوا إِلّا إِيّاهُ وَبِالوالِدَينِ إِحسانًا إِمّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أَو كِلاهُما فَلا تَقُل لَهُما أُفٍّ وَلا تَنهَرهُما وَقُل لَهُما قَولًا كَريمًا ﴿٢٣﴾ وَاخفِض لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحمَةِ وَقُل رَبِّ ارحَمهُما كَما رَبَّياني صَغيرًا ﴿٢٤﴾.

{ الإسراء 23 – 25}

نحمد الله حمد الشاكرين على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل

أما بعد فالشكر لله ذو الجلال والإكرام ومن ثمة نتقدم بجزيل الشكر والامتنان

إلى:

الأستاذ: طيبي الميلود على كرم التوجيه والإرشاد طيلة فترة البحث في سبيل إتمام

هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم ومد إلينا يد العون

والمساعدة لإتمام هذا العمل.

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم الفضل وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه ...

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرّج .

سحر

مقدمة

المقدمة :

يعتبر الفرد اللبنة الأولى في بناء المجتمعات ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه في قيام المجتمعات متكاملة البنى فقد تميزت أغلب المراحل الحضارية التي عاشها الإنسان بنوعيات مختلفة من الإنتاج الفكري، فأنتج الإنسان الفلسفات والنظريات والمذاهب، والتي كانت كلها تصب في المجرى الحضاري وتعكس صورة كل مرحلة من مراحل تطور البشرية.

زمن فلسفات التي جعلت الإنسان هدفها الأسمى الفلسفات السياسية، وحديثنا عن الفلسفة السياسية في صميمه يتماشى والحالة الإجتماعية التي يعيشها الأفراد وما ميز هذا النوع من الفكر هو أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحليل المجتمعات، ومعرفة نمط معيشتها من اجل إيجاد السبل الكفيلة بضمان قيمة الفرد وإنسانيته وسعيا وراء هذا الهدف فقد ظهرت عدة نظريات سياسية تبحث في هذا المجال، وتعمل على تحقيق هذه الغاية ولعل من أبرز هذه النظريات نظرية العقد الإجتماعي التي تناولت الحقوق الطبيعية للإنسان، فتبقى نظرية العقد الاجتماعي ضمن أشهر النظريات التي شغلت الفكر السياسي منذ زمن طويل، بل ولا تزال تشغله وتؤثر فيه تأثيرا واضحا فلقد لاقت فلسفة العقد الاجتماعي ترحيبا في المجتمع الأوربي نتيجة لوضعها الفرد في مركز ممتاز بصفته احد طرفي العقد، وهذا ما ميز هذه النظرية لأنها قالت بوجود مجتمع طبيعي يستبق المجتمع المدني هذا المجتمع الأول الذي يحكمه قانون الطبيعة ويتمتع أفراده بحقوق طبيعية، ومن فلاسفة العقد الذين نادوا بمبادئ هذه النظرية السياسية نجد الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو الذي هو محور بحثنا هذا فلا يمكن للباحث في الفلسفة السياسية أن يتجاهل الدور الفاعل الذي قدمته فلسفة روسو في هذا المجال، فمكانته هامة ودوره فاعل في هذا المجال السياسي، ومع هذا تبقى الكثير من المسائل التي ناقشها في حاجة إلى دراسة رغم ما بذل فيها من بحوث ودراسات سابقة، ولعل من أهم هذه المسائل موضوع الفكر السياسي عند روسو ولدراسة هذا الموضوع حاولنا أن نحدد إشكالية بحثنا في طبيعة نظام روسو السياسي وهذا ما عبرنا عنه من خلال الأسئلة العديدة التي طرحناها والتي جاءت على النحو التالي: ما هو النسق الذي ينتمي إليه روسو؟ وما هو مفهومه لنظرية العقد الإجتماعي؟ وهل هناك إختلاف بين رؤيته ورؤية كل

من هوبز ولوك؟ ومن ثم ماهي رؤيته للسيادة؟ وأخيرا ما هو موقفه من الأنظمة السياسية المختلفة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمت بحثي إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول:حول الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو، تناولت فيه مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول : تحدثت عن منابع فكره الفلسفي ويحتوي بدوره على :

1- مرجعية التأسيس

2- نسقه الفلسفي

المبحث ثاني : تحدثت فيه عن النظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ما قبل روسو:

1- مفهوم العقد الاجتماعي

2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك

الفصل الثاني : حول معالم الفكر السياسي وشروط السياسة الراشدة عند جون جاك روسو وقد احتوى ثلاثة مباحث هي:

المبحث أول: تناولت فيه مفهوم العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

1- الحالة الطبيعية

2- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي)

3- أسس ومبادئ العقد الاجتماعي عند روسو

المبحث ثاني : تناولت فيه الإرادة العامة

1- الإرادة العامة

المبحث الثالث : وتم التطرق فيه إلى عنصر السيادة:

1- مفهوم السيادة

2- خصائص السيادة عند روسو

الفصل الثالث : حول الدولة وتم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطرقت فيه إلى أنظمة الحكم وموقف روسو منها:

1- الديمقراطية

2- الأرستقراطية

3- الملكية

المبحث الثاني : وتم التطرق فيه إلى علاقة الدين بالدولة:

1- مفهوم الدين

2- الدين التقليدي والدين الجديد

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي مستعينة في ذلك بالعديد من المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع من أبرزها "العقد الاجتماعي لروسو" وكذا "خطاب في أصل التفاوت بين البشر"

ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع اهتمامي بالفلسفة السياسية بصفة عامة والفلسفة الروسوية بصفة خاصة لما أحدثته –هذه الأخيرة- من ثورة جذرية على مستوى الفكر الإنساني عامة والفكر الفرنسي على وجه الخصوص.

ولقد واجهتني العديد من العراقيل من أهمها القراءات المتعددة لفكر روسو وكثرة الترجمات واختلافها وكذلك الكم الهائل من المعلومات في مذكرة بسيطة الحجم، زيادة على ذلك افتقار مكتبتنا إلى كتب لها دراسات معاصرة في هذه النظرية والتي باستطاعتها إثراء الموضوع أكثر والإلمام بجميع جوانبه المهمة، غير أنني بذكر هذه الصعوبات لا ألتمس أعذارا لنفسي فقد حاولت قدر المستطاع تحليل هذه المسألة لما لها أهمية في تاريخ الإنسانية حاضرا ومستقبلا.

وفي الأخير أقول وأؤكد أن هذا العمل ليس سوى محاولة متواضعة حاولت من خلالها تبيان ملمح الفكر السياسي لفلسفة جون جاك روسو وما أحدثته من تغيير في شتى مجالات الحياة الفكرية والسياسية، الإجتماعية الاقتصادية .

الفصل الأول

الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو

المبحث الأول : منابع فكره الفلسفي

1- مرجعية التأسيس

2- نسقه الفلسفي

المبحث الثاني : نظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ما قبل روسو

1- مفهوم العقد الاجتماعي

2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك

1.2- توماس هوبز

2.2- جون لوك

المبحث الأول: منابع فكره الفلسفي

1- مرجعية التأسيس:

إن تاريخ الفكر الإنساني سلسلة متصلة من حلقات يؤثر فيها السابق على اللاحق، ويأخذ اللاحق ثمرة ما أنتجه السابق ليضيف إليه أو يعدل فيه حسب مقتضيات الزمان والمكان.

لم يكن جون جاك روسو [1] متميزا عن غيره من الفلاسفة والمفكرين، والذين هم نتاج التطور الفكر الذي وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في صيرورتها الحضارية، ولكنه كان أفضل من عبر عن أوضاع أوروبا التي سبقت الثورة الفرنسية، وبذلك فهو تأثر بالفكر الإنساني وأثر فيه، فقد كان لحلقات التاريخ الفكرية للبشرية المتواصل تأثيرا على حياته وفكره، لكن ذلك لا يحجب عنه الواقع الفكري والسياسي والاجتماعي الذي عاصره والذي كان أهم رافد له في بروز أفكاره وتعبيرها عن الواقع الذي انطلقت منه.[2]

معنى هذا أن جون جاك روسو قد عاصر فترة حرجة من تاريخ المجتمع الفرنسي الذي عاش بين أحضانه، ثم إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترديها، قد شكلت هذه الأخيرة محور اهتماماته الفكرية .

إن الفكر السياسي الغربي الحديث وجد منبعه الحقيقي في بلاد اليونان، فلقد كان لآراء فلاسفة الإغريق أكبر أثر على هذا الفكر كان أثر أرسطو وأفلاطون، أثر مباشر وكبير على من جاء بعده من فلاسفة السياسة فلقد استوحى تأثر جون جاك روسو تأثيرا بالغا بهما، ولقد استوحى روسو تشوق أفلاطون إلى التربية المفرطة في بساطة في صياغة مذهبه عن

[1] - **جون جاك روسو (J.J.Rousseau) 1712-1778**: مفكر فرنسي ولد بجينيف تميزت حياة روسو منذ ولادته بالشقاء والتشرد والتعاسة، فبعد ولادته بأسبوع توفيت والدته، لتتركه يتلقى العناية من الآخرين، وبعد مغامرات عديدة عمل خادما في تورنتو وفي عام 1714، استقر به المطاف في باريس حيث حاول أن يروج لمحاولة في تدوين الموسيقى، ثم غادر باريس إلى البندقية، حيث عمل كاتب لسفير في فرنسا وفي سنة 1750 نشر خطابه في العلوم والفنون، وفي سنة 1754 أصدر خطابا في التفاوت، وفي سنة 1758 كتب رسالة إلى دالمبير في المسرح، وفي عام 1761 كتب العقد الاجتماعي، وأخيرا كتابه إميل سنة 1762، **أنظر:** إميل بريه، تاريخ الفلسفة، ترجمة جورج طارابيشي، ج 5،ط2،دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص ص 191-192 .

[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 217.

الحياة وفق الطبيعة[1] ، معنى هذا أن كل من أرسطو وأفلاطون قد أعطى أهمية كبيرة للتعليم ولقد تأثر بهما روسو في ذلك .

كما يعتبر كتاب إميل خير دليل على ذلك، فهذا الولد يربى في الطبيعة ويتعلم مهنته.[2]

كما تأثر جون جاك روسو بجمهورية أفلاطون ويبدو جليا في قوله " **إن إيجاد شكل الحكم يضع القانون فوق الإنسان، هو المعضلة الكبرى في السياسة** "[3]. المقصود بذلك هو أن القانون يصدر عن إرادة الشعب فأفلاطون يرى بأن دولة القانون تأتي في المرتبة الثانية بعد حكم الفلاسفة، أما جون جاك روسو قد أعلى من مكانة الإنسان لأنها تسمو على مكانة القانون، لأن الإنسان هو الذي يضع القانون، وبهذا فإن جون جاك روسو قد تأثر تأثرا كبيرا بالديمقراطية اليونانية.

وعلى الرغم من أن السفسطائيين يعدون من الأوائل الذين وجهوا النظر إلى الفكر السياسي، إلا أنهم اتجهوا صوب من هو صاحب السيادة في الدولة، واعتبروا أن السلطة لا تعدو أن تكون القوة أو الغاية التي تمارس لصالح الذين استطاعوا أن يستولوا عليها، فمفهوم القوة عند روسو قد انبثق من الإرادة العامة التي أعلى من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على الجسد السياسي للدولة وتسعى للحفاظ عليها، وبهذا فإن جون جاك روسو قد تأثر بالإغريق في فكرة حق الشعب والتشريع.[4]

كما كان للعصر الفكري الذي عاصره الأثر البالغ في تفكيره هو عصر التنوير، الذي شهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوربي، حيث اتخذ العقل البشري أداة ماضيه لإكتساح الدين والخرافة والظلم، ولهذا فإن كتابات روسو جاءت أشبه ما تكون بالرد على التطرف في إستخدام العقل، ولتؤثر على صفات البديهة الفطرية وسمات النبل التلقائي، وبساطة العيش، والاستمتاع بالفنون المنزلية الخلابة وجمال الحياة الأسرية الحميمية. [5] معنى هذا أن عصر التنوير هو عصر اشتد فيه عود الحركة العقلية ورفضت الإعتراف بسلطة الدين في الحياة

---

[1] - فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت)، ص 16 .

[2] - جون توشار، الفكر السياسي، تر:علي مقلد، (د.ط) الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1982، ص238.

[3] - نقلا عن: فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ص29 .

[4] - المرجع نفسه، ص ص 33-35.

[5] - محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2010، ص ص 177 .

السياسية، والعلمية، واعتبرت الدين عاملا من عوامل التخلف، وقد أعلت من سلطة العقل البشري وجعلته أداة لإكتساح الدين والخرافة والظلم .

إذ أن في هذا العصر عصر التنوير انفجرت عبقريات وعقول المفكرين، بما استطاعت إدراكه من أفكار كان لها الأثر الكبير في جميع مناحي الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، كان ذلك على مستوى القيم كما كان على مستوى الأفكار وكذلك على مستوى التطورات العلمية المصاحبة لذلك، وكل التطورات كانت تسعى لهدف واحد ووجيه وهو إسعاد الإنسان وتخليصه من كل مظاهر التخلف والإنحطاط، سواء على

مستوى القيم أو الأفكار، ومن ثمة يمكن الإنسان أن ينظر إلى حياته وإلى كل ما يحيط به نظرة موضوعية عاقلة مرتبطة بواقعه وظروفه .[1]

يرى روسو أن التنوير ليس مطلبا أساسيا لمجتمع مدني صحيح، وإنما هي التربية الأخلاقية الصارمة، فلقد ارتد ذوق روسو وتحليله لظلم المجتمع الحديث به إلى اليونان، غير أنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ لم يكن تعليمه مجرد إحياء لتعاليم أرسطو وأفلاطون، بل ذهب إلى تبيين كيف تكون نظاما راسخا، أو كيف نجعل المواطنين قانعين، أي لابد أن يضع أسس وواجبات المواطنين وحقوقهم.[2] ومن هذا نرى أن أفكار جون جاك روسو تعود إلى عدة عوامل ومصادر من بينها أفكار فلاسفة الإغريق، وكذلك تأثيرات المجتمع الباريسي والصراعات التي عاشها روسو والتي ساهمت بشكل كبير في كتاباته واهتماماته الفكرية.

أما على المستوى الحياة السياسية فلقد كان للفكر السياسي الإنجليزي أثره الواضح على أفكار روسو خصوصا مسألة تخليص الشعوب من الحكم المطلق التي نادى بها **هوبز**[3] من قبل، ولكنه كان وفيا بالمبادئ أكثر منه، وعلى ذلك يحمل روسو مهمة توعية الشعب وحثه عن السلطة والسيادة، ولا يمكن أن تكون إلا له وبه ومن ذلك فلقد كان لجون جاك روسو

[1] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 217-218 .

[2] - ليوشتراوس، جوزيف كربوسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر، تر محمود السيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ج2،(د.ط) المجلس الأعلى للثقافة(د.م)، 2005، ص 140 .

[3] - **هوبز(T.Hobbes)1679/1582**: فيلسوف إنجليزي، دخل إكسفورد وهو في 15 من عمره، أخذ يطالع الآداب القديمة وخاصة الشعراء والمؤرخين، عمل في خدمة بيكون، نقل مؤلفاته إلى اللاتينية، له العديد من المؤلفات منها: مبادئ القانون السياسي، التنين، أنظر: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط2، دار الطليعة، 1997، ص 708.

شعبية أكثر من **جون لوك**[1]، لقربه من الشعب ومن آلامه وآماله ومن ثمة فإن الرجل العظيم أو المفكر العظيم هو الذي يعمل بأفكاره عصره ويعيد خلقها، وهذا ما فعله روسو، حتى أنه تأثر بكتاباته هو نفسه تأثرا كبيرا إذ كان يعد مغرورا، وحاد الطباع ثائرا كبيرا على المجتمع وعاداته وتقاليده وعلى السلطة الحاكمة، ولذلك فهو لم يؤمن بالإصلاح المعتدل، وإنما كان يسعى إلى قلب كل الأوضاع، حتى يستطيع تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة، وإعادة بناء النظام الإجتماعي والسياسي.[2]

2- النسق الفلسفي الروسوى:

لقد امتاز عصر التنوير بأنه أتجه إتجاها نحو المستقبل، وقال بالتقدم المستمر في المستقبل لا نهائي، حيث ثار أصحاب العقل ضد الروح القومية، ويعدونها بقية من بقايا العصور الوسطى، والنظام الإقطاعي، وينظرون إلى الأمم على أنها أسرة واحدة.

ويعتبر جون جاك روسو من أنصار المذهب الطبيعي، حيث تمتد هذه الفلسفة إلى الفلسفات القديمة لكن ظهورها كثورة وردت فعل على الفلسفات القديمة يرجع إلى القرن الثامن عشر فهي تهتم بحاضر الإنسان أكثر من مستقبله لأن حاضره هو مفتاح المستقبل، والطبيعة هي الحقيقة الوحيدة فالعالم يخضع لقوانين القائم على التحكم والظلم والفساد [3]، وعليه فهذه الفلسفة قد أعلت من شأن الطبيعة الإنسانية، ودعت إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانية والإيمان بالحقوق العامة، فيرى روسو أن طبيعة الإنسان خيرة منذ ولادته وليست شريرة حيث يقول: **" كل شيء من صنع الخالق ما لم تمسه يد الإنسان "**.[4] معنى هذا أن الطبيعة الإنسانية خيرة وليست من صنع البشر، فالطبيعة الإنسانية خيرة والشر لا يأتي إلا بإتصال الناس، وبهذا فإن روسو قد أعلى من شأن الطبيعة البشرية، ودعا إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانية .

---

[1] - جون لوك **(J.Lock) 1704/1632**: ولد بمدينة رنجيتون بإنجلترا، كان أبوه محاميا مشهورا، أرسل في سن الرابع عشر إلى مدينة وستمنستر وفي عام 1952 فهناك تلقى تعليم الأرثوذكسية بإكسفورد وله العديد من المؤلفات من بينها: الحكم المدني، رسالة في التسامح، أنظر: فؤاد كامل وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، (د.ط) دار القلم، بيروت (د.ت)، ص 296.

[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية ، ص 218.

[3] - رزيق فوزية، معالم فلسفة التربية عند جون جاك روسو على ضوء قصة إيميل، مذكرة ماستر (غير منشورة) كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص 15.

[4] - جون جاك روسو، إيميل، تر: عادل زعيتر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1936، ص 24.

فلقد ثار روسو ضد القيم السائدة ضد تطور العلوم والإكثار من الثورة، وضد مجتمع ظالم، مؤسسات تعسفية وضد تغير طبيعة الإنسان المتزايدة، وحذر معاصريه من خطر الرجوع إلى البساطة الطبيعية، لأن هذا سيؤدي حسبه إلى هلاك البشرية، إذ اقترح روسو مشروعا فلسفيا يقوم على إصلاح كل جوانب الحياة في المجتمع (التربية، العادات والتقاليد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية، والقانون والدين)، وحدد غاية واحدة ووحيدة لهذا المشروع وهي خدمة الإنسان، وهكذا فيعود الفضل بدرجة كبيرة إلى روسو في إحتلال الإنسان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية منذ ذلك التاريخ.[1]

كما يصنف جون جاك روسو بأنه كان مبشرا بالحركة الرومانسية في أوائل القرن التاسع عشر، وأكثر ما يكون رجلا من عصر التنوير، فلقد قام بالكثير لكي يغير طابع الفكر الأوربي في الفلسفة السياسية والآداب ولكي يوقظ حب جمال الطبيعة الفيزيائية وتقدير أهمية العواطف في الحياة البشرية، ولم يكن ميتافيزيقيا أو

منطقيا .[2] معنى هذا أن فلسفة جون جاك روسو هي فلسفة إصلاحية انتقدت وناهضت المجتمع الذي وصفته بالظلم والجور والفساد، وسعت إلى إصلاحه بوسائل تركب بين الطبيعة والثقافة، وتجمعها في إحترام الإنسان.

فقد دعا جون جاك روسو إلى عودة الجوهر الروحي إلى الحياة الأخلاقية بخلاف المنحنى العام لفسلفة عصره، التي استهدفت في إطارها العام سيادة فلسفة عقلية تجريبية مادية، ترفض الميتافيزيقا والدين، وتهتم بالرياضيات والفلك والطبيعة والكيمياء والتاريخ والطب والفلسفة، وتؤمن بالتغيير وتسعى إلى التجديد في كل شيء وتثق في العقل ثقة مطلقة ويدور فيها التفكير حول الإنسان .[3]

ولقد بنى جون جاك روسو نسقه الفلسفي السياسي على نقد المبدأ الذي أقام عليه هوبز نسقه من جهة وعلى نقد المبدأ الذي اعتمده لوك من جهة أخرى وبالفعل فقد رفض روسو فكرة هوبز القائلة " **الإنسان ذئب لأخيه الإنسان** ".[4] يريد دائما إلحاق الضرر به من جهة،

---

[1] - مختار عريب، الفلسفة من مفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، (د.ط) دار الكنوز والحكمة، الجزائر، (د.ت)، ص93 .

[2] - وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر محمود السيد أحمد، تقديم ومراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ط 1، التنوير للطباعة ولنشر، بيروت، 2010، ص 238 .

[3] - منيرة محمد، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، العدد3+4، 2012، ص 377 .

[4] - نقلا عن: مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البوتيقا، ص93 .

وكنتيجة لهذا فإن المجتمع الطبيعي الذي يعيش فيه يمتاز بحرب الكل ضد الكل من جهة أخرى، أما فيما يخص فلسفة جون لوك فقد رفض المبدأ الذي بنيت عليه كذلك وهو رفضه للمبادئ الفطرية، وبالفعل يؤكد روسو على وجود الفطرة في الإنسان كما هي موجودة في الحيوان في سلسلة من الغرائز الطبيعية التي تدفعها إلى إشباع مصالحها المادية حسب مبدأ كل شيء لي ولو على حساب الآخرين.[1]

يتضح من هذا الأخير أن جون جاك روسو يؤكد على الطبيعة البشرية خيرة بالفطرة، لا على ما ذهب إليه هوبز بقوله أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، كما أن المبادئ الفطرية التي بها جون لوك قد رفضها روسو كذلك لأن وجود الفطرة في الإنسان هي كذلك موجودة عند الحيوان.

وبهذا فإن جون جاك روسو قد عمل على إقامة مذهبه الأخلاقي بالقياس إلى معطيات العاطفة والضمير ويرى بأن إمكانية قيام مبادئ عامة تحكم سلوك البشر وتنظم حياتهم دون اعتبار للزمان والمكان، والأحوال والتقلبات تكمن في الطبيعة وتتجلى في نزاعاتها، وفي كل ما تنطوي عليه تلك الطبيعة من مشاعر وأحاسيس خيرة بالفطرة، على نحو استهل به سفره التربوي لإميل حيث يقول:**"الإنسان خير بالفطرة، على خيرية طبعه خالق البرايا"**.[2]

ولبناء نسقه الفلسفي الجديد يعتمد روسو بالإضافة إلى ما سبق ذكره من نقده لكل من هوبز وجون لوك، منهج يتركز على خطوتين اثنتين: الأولى تتمثل في تمييز بعض الأفكار والمبادئ المسلم بصحتها، وإستخراج نتائجها المنطقية، ثم التفكير في الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا، ومايجب أن تفعله لمواجهتها أولا وقبل كل شيء، أما الثانية فتتمثل في التسليم بالحقائق التي لها علاقة بالحتمية الأولى، وترك ما بقي غامضا من الأفكار دون إثبات أو رفض في ظلام الشك لأن هذا لا يجدي نفعا[3] . والمقصود من هذا هو أن جون جاك روسو عند رفضه للمبادئ الفلسفية التي قامت عليها كل من فلسفة جون لوك وهوبز، قد ساعدته هذه الأخيرة في بناء نسقه الفلسفي السياسي، حيث أنه أسسه إنطلاقا من محاولة التوفيق بين أفكار كل من هوبز ولوك.

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 93-94 .

[2] - جون جاك روسو، إميل، ص 29 .

[3] - مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، ص 94 .

المبحث الثاني: نظرية العقد عند فلاسفة ما قبل روسو

1- مفهوم العقد الإجتماعي:

مفهوم العقد لغة: يعرفه ابن منظور في لسان العرب بأن العقد هو نقيض الحل، عقده يعقده عقدا أو تعاقد وعقدة، واعتقد، كعقدة قال جرير أسيله معقد السّمطين منها وريا حيث تعتقد الحقابة، وقد انعقد وتعقد والمعاقد مواضع العقد، والعقدة هي حجم العقد والجمع عقد وخيوط معقدة ويقال عقدت الحبل فهو معقود، وكذلك العهد ومنه عقدة النكاح، والمعاقدة هي المعاهدة والميثاق والعقد هو العهد وجمع عقود وهي العهود ويقال عهدت إلى فلان كذا وكذا وتأويله ألزمته ذلك، فإذا قلت عاقدة عقدت عليه تأويلا أنك ألزمته بإستيثاق والمعاقدة هي المعاهدة وعاقدته أي عاهدته، وتعاقد القوم أي تعاهدوا.[1]

وفي المعنى الإصطلاحي: فاعقد هو مصدر عقد، وجمع عقود هي عهود، وهو إتفاق بين طرفين يلتزمان بمقتضاه تنفيذ بنوده.[2]

قد عرف أندري لالاند في موسوعته الفلسفة العقد بأنه إتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص بتقديم شيء ما بالقيام أو عدم القيام بشيء وفي الفلسفة بنحو أخص يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الأطراف أي ما يتضمن إلتزامات أو تعاهدات متبادلة والعقد الإجتماعي حسب روسو فهو مجموع المواثيق أو الموصفات الأساسية التي تتضمنها الحياة في المجتمع، ونقيض العقد هو الموقع أو الوضع.[3]

أما جميل صليبا في معجمه الفلسفي يرى بأن للعقد عدة معاني وهي:

العقد في القانون هو إتفاق شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بمقتضاه دفع مبلغ من المال أو أداة عمل من الأعمال لشخص آخر، أو لعدة أشخاص، والعقد في فلسفة الأخلاق هو ارتباط حر بين شخصين أو أكثر وهو مرادف للعهد، وعقد العمل هو إتفاق يلتزم الشخص بمقتضاه أن يعمل في خدمة شخص آخر بقاء آجر معين . أما العقد الإجتماعي *Contract Social*

[1] - إبن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث،(د.ط) دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1928، ص ص296-297.

[2] - جبران مسعود، معجم الرائد (ط1) دار الملايين المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 1038 .

[3] - أندري لالاند، موسوعة أندري لالاند الفلسفيةّ، تعريب خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد 1، منشورات بيروت، ط2، باريس، 2001، ص224 .

فهو إتفاق إفترض بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعة، أن يعهد في شخصه، وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة.[1]

ومن هنا فإن أغلب المفاهيم والتصورات إتفقت على مفهوم العقد هو عبارة عن إتفاق أو إلتزام أو مجموعة العهود التي يلتزم أفراد المجتمع، والعقد الإجتماعي، هو مفهوم قد تداوله العديد من الفلاسفة والمنظرين، ولكل تصوره، فروسو يرى بأن العقد الإجتماعي تم الإتفاق عليه.

2- نظرية العقد الإجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك:

تعتبر نظرية العقد الإجتماعي من أولى النظريات التي ظهرت في القرن السادس عشر ميلادي والتي أخذت على عاتقها فلسفة الدولة في نشأتها وطبيعتها ووظيفتها، وبدأت دراستها للأصل الإجتماعي وتطوره وغاياته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة والظاهرات السياسية ، ومن أبرز الفلاسفة الذين ناقشوا هذه المسألة نجد كل من توماس هوبز وجون لوك ثم بعد ذلك جون جاك روسو.

إذا ما نظرنا إلى خلفية أن أنصار هذه النظرية نجدهم ينطلقون من فكرتين أساسيتين الأولى تتعلق بحقيقة الإنسان والثانية بالمجتمع والحياة الإجتماعية، وبهذا كيف إنطلقت نظرية العقد الإجتماعي من هاتين الفكرتين ؟

لا شك أن الدارس لجذور هذه النظرية نجد أن أول من قال بها هم الرواقيون الأوائل، كما ظهرت عند الرومان من الفقيه الروماني **"سينكا"**[2] الذي يقسم التاريخ البشري إلى مرحلتين متمايزتين إحداهما قبل قيام المجتمع السياسي (الدولة) والأخرى بعده، ففي المرحلة الأولى كان الناس يعيشون في الحالة الطبيعية لا يخضعون إلا لقانون الطبيعة .[3]

ولقد عرفت هذه النظرية عدة تطورات حتى وصلت إلى فترة الإزدهار التي كانت بين القرنين الأولين من العصر الحديث ومن بين الفلاسفة الذين عالجوا هذه النظرية نجد كل من

---

[1] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، (د.ط)، بيروت، 1982، ص 62 .

[2] - **سينكا**: لوكيوس أنا يوسسينيك يعرف أيضا سينيكا، فيلسوف وخطيب وكاتب مسرحي روماني، كتب أعماله باللغة اللاتينية. ولد في قرطبة إسبانيا وتوفي بالقرب من روما . ويلقب بسينيكا الفيلسوف أو الأصغر تمييزا له عن والده الخطيب الشهير، **أنظر** إلى موسوعة ويكيبيديا.

[3] - محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، (د.ط) مطبوعات جامعة الكويت، (د.م)، (د.س)، ص 203 .

توماس هوبز وجون لوك وصولا إلى روسو ففيما تمثلت آراؤهم حول نظرية العقد الإجتماعي؟

1.2- توماس هوبز:

يرى هوبز أن الحالة الطبيعية الأولى كانت تنطلق من منطق محدد هو التنافس الذي قوم على الخوف مما يؤدي إلى الصراع وحرب تطيح بالبناء كله، وتلط الحالة قد دخلت كافة القواعد الأخلاقية، إلا المصلحة الشخصية التي يسعى الإنسان إليها بكل ما لديه من قوة وقدرة على الخداع والإحتيال، ومن ثمة فلكل فرد الحق في أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه وبأي وسيلة كانت .[1]

فهوبز يؤكد على أن الإنسان لا يملك غريزة الإجتماع و التعاون مع بني جنسه، كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وأن الحالة الطبيعية التي وجد عليها، لم تكن فيها المساواة التامة بين الجميع، إذا كان فيها الأُقوياء والأذكياء فقط، لأن لا شيء يضمن البقاء إلا القوة، لهذا فإن الأصل بالنسبة للحالة الطبيعية، هو أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان وأناني بطبعه، لا يهتم إلا بما يوفره لنفسه ولو على حساب الآخرين، ولارغبة له في الإجتماع بهم ومعهم، وأن الكل في حرب ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد و تحقيق الذات.[2] ومن هنا نقول أن الحالة الطبيعية الأولى للمجتمعات عند هوبز هي حرب الجميع ضد الجميع، حيث أن كل واحد هو مسكون بهاجس البقاء والخشية على وجوده من تربص الآخرين، فالناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة .

وبهذا فإن هوبز يرفض التصور التقليدي الذي يقول بأن الإنسان بطبيعته حيوان إجتماعي، يعتبر الإنسان في وضعيته الطبيعية خارج القانون أو الدولة، فالسبب الوحيد لتضامن البشر يكمن في الحفاظ على مصلحتهم الخاصة لإستعداداتهم الطبيعية .[3]

فالإنسان تدفعه أنانيته الطبيعية إلى العدوان المستمر وليس لديه القدر الكافي من العقل الذي يجعله يمتنع عن ذلك من تلقاء ذاته، وتكون النتيجة حياة البؤس والألم التي تتميز بها حالة الطبيعة ، إلا أن الإنسان تحذوه أيضا رغبة في تجنب الألم، ويعيش في سلام، فالناس كلهم

[1] - فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ص 32.
[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 192 .
[3] - بيتر كونزمان وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 1991، ص 117 .

متفقون على أن السلام شيء طيب ومن ثم يبحث عن مخرج من هذه الحياة المتوحشة القصيرة، حيث يقول هوبز: " **لا يوجد لمجتمع، وأن الشر يخشاه الجميع هو الخوف والخطر المستمر من موت عنيف، فحياة الإنسان إذن هي حياة عن عزلة وشقاء، شبه حيوانية وقصير**"[1]. يتضح لنا من هذا أن الحياة في هذه المرحلة هي حياة وحشية وفقيرة وقصيرة، والإنسان فيها يعيش في حالة من العزلة والتوحش ففي هذه الحالة يمتنع التعاون بين الناس و لا يمكن قيام أي نشاط لأن الخوف الدائم وعدم الثقة وخطر الموت يهدد قيام أي مجتمع وأي حضارة .

وللخروج من الحالة الطبيعية حالة الحروب المستمرة والشاملة الناجمة من حبنا لحرية أنفسنا ومن غريزتنا للسيطرة على الآخرين، يستند هوبز على الدراسات النفسية للإنسان المستندة على العاطفة والعقل ، باعتبارهما قوتان دافعتان للأفراد الطبيعيين إلى إدراك كل واحد منهم أنه في هذه المرحلة، كان يعيش حياة رهيبة إلى حد أن كل واحد فيها يتمنى أن يكون وحيدا أو بمفرده.[2]

وبهذا فإن توماس هوبز يرى أن أول قوانين الطبيعة هو البحث عن السلام وثاني هذه القوانين هي رغبة الإنسان في التنازل عن حقه الطبيعي للأشياء والإقتصار على قدر من الحرية يتساوى بحرية الآخرين والقانون الثالث هو إتمام التعاقد بين الناس .[3]

لذا يؤكد هوبز بأن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية، إنه بالنسبة إليه الثمرة الإصطناعية لميثاق إرادي حساب مصلحي، فالسيادة تقوم على عقد ومع ذلك أمر عقد بين الملك ورعيته، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون هناك لهم ملك، فالمجتمع المدني ليس دولة

[1] - نقلا عن: أحمد عبد الكريم ، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، قسم البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د.م)، 1972، ص 102.

[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 199.

[3] - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص 61 .

فحسب، وإنما هو دولة مطلقة الصلاحية بحكم تعريفها، والمجتمع المدني هو مجتمع عديم المواطنين، مع أنه ناشئ بفعل إرادي ولكنها إرادة لمرة واحدة.[1]

ومن هذا فإن الدولة المطلقة إرادة تذوب فيها كل الإرادات الذاتية أو الفردية، والدولة هي صاحبة السيادة وهي التي تفرض على الجميع إحترام نصوص العقد ومعاقبة المخالفين أو المعتدين عليه، ومن هذه الناحية صناعة الإنسان، أو إنسان صناعي، وبعبارة أخرى أن السيادة هي نفس إصطناعية ومن يقول هوبز:

"إن الإلتزام بالإتفاق والتعاقد لا يمكن التراجع عنه ولا يمكن لأحد الإدعاء بأنه لم يوافق على بنود العقد مادام يعيش في الجماعة التي أقرت هذا العقد " .[2] ويتضح من هذا أن سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة

لكل أوامره وللقوانين التي يضعها، وبهذا فإن هوبز بدلا من أن يحد من السيادة فهو يؤسسها على عقد ، ثم إن العقد يخلق الرغبة في السلم وهذا أساسي عند هوبز في النهاية.

كما أن هوبز ينظر للمجتمع نظرة أهم من نظرته للدولة، إذ يرى أن مجرد الإتفاق على العقد المبرم لإقامة المجتمع، يظهر جماعات ليس من خلق السلطة العليا، لكنها مدعمة بواسطة السلطة العليا التي تسمح لها بالظهور، وعلى هذا فالمجتمعات أو التنظيمات السياسية أو الإقتصادية والتعليمية وغيرها قادرة على التطور والنمو في ظل الوضع السياسي القائم، والتي تمكن أفرادها من الحصول على أهداف مادية ومعنوية وثقافية كما يشاؤون، إذ هذه المنظمات أصلا قائمة على عقد إجتماعي، والتي في نظر هوبز العنصر الأساسي في تكوين العلاقات الإجتماعية.[3]

فبمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم، فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما يراه صالحا لرعاياه فالعقد عند هوبز هو إتفاق بين المواطنين وبعضهم على طاعة السلطات الحاكمة التي تتفق عليها الأكثرية، فعندما يتم إختيار السلطة يفقد المواطنون أنفسهم كل الحقوق، بإستثناء ما تهبه لهم السلطة، فالموطنين فيما بينهم ملزمين بإحترام سلطة هذا الحاكم، بمقتضى العقد الذي يتم فيما بينهم، وعليه طاعته طاعته

[1] - عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية، ط2، مركز الدراسات (د.م)، 2000، ص 79 .
[2] - نقلا عن: إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 197 .
[3] - احمد ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، (د.ط) (د.د) (د.م)، 1987، ص 98 .

طالما كان يتولى حمايتهم، فيرى هوبز أن الحاكم غير مقيد بأي قانون، لأنه هو الذي يضع القانون ويعدله ويلغيه حسب هواه، وهو الذي يحدد معنى العدالة.[1]

يتضح من هذا أن هوبز يقترح أن يتبادل الأفراد التنازلات ويبذلونها لحاكم وحيد (فرد أو مؤسسة صاحب السيادة)، والنتيجة هي أن يحوز الأفراد على الحد الضروري الذي يأمنون على حياتهم من الواضح هنا أنهم لا يفعلون ذلك ليتعارفوا مع بعضهم بل من أجل إتقاء شر بعضهم ويكون ذلك بالعقد، فيجب أن يقوموا بهذه التنازلات لصالح الحاكم من أجل مصالحهم الخاصة وهذا الحاكم بدوره يستلم الحكم بسلطة مطلقة لا يقيدها شيء، ومن هنا نرى أن هوبز يدعم أطروحة السيادة المطلقة.

كما يؤكد على ضرورة الطاعة للحاكم دون الكنيسة، لأنه يرى في الخروج عن الحاكم يكون ضرره على جميع الأفراد، في حين أن خروج الشخص عن الكنيسة لا يحدث ضررا على المجموع، على ذلك كان

السيد عنده هو صاحب السيادة المطلقة، والقوة بإعتبارها حق ولكنه ليس حاكما فحسب، بل هو مشروع أخلاقي أي هو يقرر ما هو خير وما هو شر، وما هو عدل وما هو ظلم بإعتباره يمثل الوجدان العام .[2]

ويتضح من هذا أن هوبز يعارض من يقحمون الدين في أمور الدنيا والسياسة، ويرى أن الكنيسة لا يمكن لها أن تكون له السلطة لأنها تستند على الحكومة المدنية ولذلك فإن الحاكم عنده هو رئيس الكنيسة، ولقد عارض هوبز سلطة الكنيسة لأنها تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية.

وبهذا فإن هوبز يفضل الحكم المطلق الذي يقوم على أساس الإستبداد، وهو الإنفراد بالحكم وفي هذه الحالة يتصرف الحاكم وفق إرادته، لا وفق إرادة الإنفراد بالحكم، وفي هذه الحالة يتصرف الحاكم وفق إرادته لا وفق إرادة الأفراد، وبمقتضى ذلك فإنه لا يستشيرهم في إتخاذ المواقف، ولا يخضع لأي قانون ولا متابعة ولا مراقبة.[3]

[1] - أحمد عبد الكريم، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، ص ص 104-105 .
[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 198-199 .
[3] - إدريس خضيرة، دعائم الفلسفة، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 149-147 .

ونظام الحكم عنده يتخذ إحدى الصور الثلاث الملكية والأرستقراطية أو الديمقراطية، ولكنه يفضل الحكم الفرد المطلق للسلطة، ويرى أن تكون الملكية وراثية لأن الحاكم يختار خلفيته.[1]

ومن خلال هذا يتضح لنا أن هوبز ليس من أنصار القانون الطبيعي فهو لا يعترف بغير القانون الذي تطبقه، وتقرره له الجزاء ونظام الحكم عنده إستبدادي والسلطة فيه للحاكم وحده، لذا أخذ هوبز على عاتقه رسم المماثلة بين المجتمع ككل وبين الجمعيات الإجتماعية الصغيرة بداخله للوصول إلى نتائج منطقية وعلى هذا

فإن هوبز أصبح فيما بعد يعرف بعماد نظرية العقد الإجتماعي، وما يمكننا تقديمه كنقد لهوبز هو قوله بمصلحة الحاكم والمحكوم، هو مصلحة واحدة وهذا يكون جائزا في أوقات الحروب، حيث تتوحد المصالح عند الحروب ولكن في زمان السلام يعود الصدام فيظهر بين مصالح الطبقات، ولذا فإن المشاركة في الحكم قد تكون خيرا من إستبداد الحاكم وأجدى لتفادي الحروب والنزاعات.

2.2- جون لوك:

يعتبر جون لوك أحد مؤسسي المذهب الحري الجديد، فهو يعارض هوبز في تصويره قوة غاشمة وتصوره حال الطبيعة حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى، ويذهب إلى أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع وأن حالة الطبيعة تقوم على الحرية، أي أن علاقة الطبيعة بين الناس علاقة كائن حر بكائن حر، تؤدي إلى المساواة والعلاقات الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الإجتماعي، وهي تقيم بين الناس مجتمعا طبيعيا سابقا عن المجتمع المدني، وقانونا سابقا عن القانون المدني، وعلى ذلك ليس للناس بالطبع حق في كل شيء كما يزعم هوبز.[2]

فكان من الطبيعي أن يعدل جون لوك كثيرا من آراء سابقه هوبز وأهم النقاط التي عارض فيها هوبز هو تصوره للحالة الطبيعية، وكذلك نظرية العقد الإجتماعي.[3]

[1] - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 63 .
[2] - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة (د.ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص ص 154-155 .
[3] - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 65 .

ولقد بدأ إختلاف لوك مع هوبز من النقطة الأولى أي تشخيص حالة الطبيعة الأولى للإنسان، ففي حين إدعى هوبز طبيعة الإنسان الأولى بالضرورة طبيعية الشر الجارف والتعطش الحارق للقوة، فإن لوك قد إفترض

أنها حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم، وتحديد سلوكياتهم وأفعالهم وإستخدام ممتلكاتهم كما يشاؤون في حدود قانون الطبيعة، الذي يمليه عليه العصر، وذلك من غير حاجة إلى إستئذان أي شخص آخر أو الإعتماد عليه في ذلك .[1]

ينظر لوك إلى المرحلة الطبيعية على أنها مرحلة حرية ومساواة، فكل فرد فيها مساوي للآخر من حيث الحرية والملكية، وسيادته على نفسه والتحكم في أموره وتسييرها، كما هي مرحلة سلام وإخلاص، وهذه المرحلة محكومة بحق طبيعي يفرض نفسه على الجميع ويحدد لهم الحقوق والواجبات، بهذا يقول لوك:

"فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، مالم يستدعي بحرية القضاء على حياته

بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك الغرض أشرف من مجرد المحافظة عليها فللطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل هو تلك السنة يعلم البشر جميعا، لو استشاروه أنهم جميعا متساوون ".[2] المقصود من هذا أن حالة الطبيعة عند لوك هي حالة حرية ومساواة وليست حالة حرب محتملة إنها مترتبة ومنظمة عقليا، حيث أن الإجتماع الإنساني يحكمه العقل الذي يجنب الناس التناحر بينهم

ولهذا فإن جميع البشر يخضعون لقانون واحد وهو قانون العقل الذي من خلاله يكتشفون أنهم ولدوا أحرارا ومتساوون.

وأقرب شيء لتعريف الطبيعة عند لوك هو قوله :" **يعيش الناس معا وفق العقل دون سيد أعلى على الأرض، مع سلطة تقضي بينهم هذه الحقيقة عل الحالة الطبيعية** "[3]. فهذا ليس وصفا لحياة المتوحشين ولكنه وصف لجماعة متخيلة من فوضويين فضلاء لا يحتاجون إلى

---

[1] - محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص 166 .

[2] - جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة مجاهد فخري، (د.ط)، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 140 .

[3] - نقلا عن: برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي شنيطي (د.ط)، الكتاب 3، المصرية الحمامة للكتاب، (د.م)، 1988، ص 200 .

شرطة ولا محاكم تطبق عليهم القانون، وذلك لأنهم يطيعون دائما سلطة العقل الذي هو مماثل للقانون الطبيعي.

وكذلك يقول لوك **" خالق البشر كافة صانع واحد قدير على كل شيء لا تحده حكمته وهم عبيد لرب واحد عظيم بهم في الأرض، بإرادته لكي يقوموا إلى شؤونه، لا لشؤونهم فهم ملكه خليقته برأهم لكي يطول أجلهم ما شاء إلا ما شاء أقرانه من البشر"**[1] يتضح جليا من هذا أن الحالة الطبيعية عند لوك هي حالة تسود فيها الملكية والحرية والحياة وهذه الحقوق هي مرتبطة بقانون طبيعي وهبه الخالق للبشر كافة ماداموا كائنات عاقلة فهم قادرون على فهم هذا القانون الطبيعي .

ومن هذا فإن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة، وهو يضطر كل واحد أن لا يضر الأخر في حياته وصحته وممتلكاته، لأن الناس جميعا من صنع القادر وهم جميعا رعية حاكم واحد، أي أنهم ملكه، وقد بعثهم في هذا العالم بأمره وبقائهم مرهون بأمره وليس لأحد أن يدمر الأخر كما لو كنا قد خلقنا لخدمة بعضنا البعض، على نحو ما وجدت مخلوقات الدنيا لخدمتنا فكل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل على حقوقه أيضا، أي أن يحافظ على الآخرين، ولا يضر بحياة غيره، فقانون الطبيعة يقضي بالسلام وبصيانه البشر .[2]

المقصود من هذا أن الحالة الطبيعية هي حالة من الحرية والمساواة حيث لا توجد تبعية، أو طاعة البشر والذين هم من فضاء واحد ونظام واحد، ولدوا من غير إختلاف، ولديهم نفس المؤهلات، كما أن القانون الطبيعي يمنع الإضرار بالحياة والصحة وبالحرية وبالملكية، ناهيك عن القضاء عليها .

ويؤكد لوك على أن الإنسان خير بطبيعته وأنه متى كان حرا تصرف في حدود الخير الخاص والعام، غير أن ذلك لا يعني أن طبيعة الإنسان لا يتخللها أو أي نزوع إلى البغي، فحالة الطبيعة كما صورها لوك هي حالة وسط بين تصور المفرط في التشاؤم، وتصور أن طبيعة الإنسان هي طبيعة البراءة الكاملة والخير المطلق وبإفتراض أن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خيرة يشوبها بعض النقص والقصور، لكنها في العموم قابلة للتحسين

[1] - جون لوك، في الحكم المدني، ص 140 .
[2] - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 68 .

والسير بها في مدارج الكمال، وفي الوقت نفسه يمكن تشويهها ومسخها والسعي بها في المهاوي والإنحطاط.[1]

ولتنظيم الحياة السياسية قد وضع لوك عقد إجتماعي يخرج به الناس من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي حيث يعرف المجتمع السياسي بقوله: **"إن الذين يكونون هيئة واحدة ولهم قانون واحد يرجعون إليه مع وجود سلطة تحسم في النزاع الذي يقوم بينهم، وتوقع الجزاء على المعتدي، يعيشون في مجتمع ولكن ليس لهم مثل هذا التنظيم فهم يعيشون في حالة طبيعية ".**[2] ومن هذا يرجع قول لوك إلى أن كل إنسان في هذه المرحلة يقوم بتطبيق القوانين لا كما تمليه عليه أهوائه الشخصية، فكل من يرتكب جرما فهو خارج عندئذ من قاعدة العقل والعدل في الحياة، الذين وهبهما الله للبشر لكي يكونا معيارين لسلامتهم.

ولهذا برر لوك شرعية العقد الإجتماعي للإنتقال من حياة الفطرة، طالما كانت الحياة حسنة ترفرف عليها الحرية والمساواة إلى مجتمع منظم ولأن الناس قد رغبوا في الإنتقال إلى حياة أفضل، فأقام الجماعة لضمان تنظيم الحريات التي كانوا يتمتعون بها في حياة الفطرة، ولضمان عدم الإعتداءات المحتمل وقوعها.[3]

فموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن حقهم في الحياة، وفق قانون الطبيعة، وعن الحق في عقاب من يخرج عن هذا القانون، لذلك تناول طبيعة العقد الموافقة من قبل الأفراد أو الأغلبية التنازل عن جزء من حقوقهم الطبيعية الخاصة بالدفاع عن أنفسهم ومعارضة الخارجين عن الطبيعي إلى المجتمع ككل .[4] معنى هذا أن وضعية السلطة تسعى إلى ضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات، فوضعية العقد الإجتماعي لا تعني سوى إضفاء الصبغة القانونية والسياسية والمؤسساتية على تجليات الحالة الطبيعية .

ومن هنا ينشأ التعاقد الإجتماعي الذي ينص بأن ينتقل الأفراد سلطاتهم إلى شخص أو بضعة أشخاص يكونون حكومة ملكية تكون مهمة هذه السلطة هي المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للأفراد، وينص العقد على ألا يتنازل الأفراد عن حقوقهم إلا بالقدر الذي يتيح

---

[1] - محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص 167 .

[2] - جون لوك، في الحكم المدني، ص 150 .

[3] - صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلهي دراسة مقارنة، مقال العدد العاشر، مركز الدارسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008، ص 109 .

[4] - إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، (د.ط) دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 283 .

للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم، ولا يجوز هذا الإنتقال إلى الحالة السياسية إلا بإرضاء الفرد، إذن هو أصل قيام الحكومة وليست السلطة الأبوية كما يذهب أنصار الوراثة والاستبداد.[1]

كما أن الحاكم يكون طرفا في العقد لا أجنبيا عنه، فعلى الفرد أن يقع واجب الطاعة للحاكم، ويوقع واجب المحافظة على حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها وإقامة العدل بينهم فإذا أخل الحاكم بالإلتزام إنفسخ العقد بينهم، وبذلك قد أجاز لوك حق مقاومة الحاكم إذا ما تجاوز السلطة حسب مضمون العقد. [2] أي أن العقد هنا يعد اتفاقا ملزما للأفراد وللحاكم على حد سواء، ذلك أنه كما تنازل أفراد المجتمع عن جزء من حقوقهم وحرياتهم في مقابل إلتزام الحاكم بالسهر على تحقيق أهداف العقد وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والملكية .

وفي نظريته عن السلطة والدولة يعرف لوك الدولة قائلا: " **يبدوا وأن الدول جماعة من الناس، تكونت لغرض وحيد وهو المحافظة عن خيراتهم المدنية، وتنميتها، وأنا أقصد بالخيرات المدنية الحياة والحرية وسلامة البدن وحمايتهم ضد الألم، وإمتلاك الأموال الخارجية مثل الأرض والنقود والمنقولات ....**"[3]. من هنا نجد أن لوك يبين أن الغرض من الدولة هو الحفاظ على الملكية والحرية والتي تكونت عن طريق العمل، ومن هنا فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية في حق الأفراد.

وبهذا فإن جون لوك قد قسم السلطة إلى ثلاث وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وأخيرا، الفدرالية ،فالسلطة التشريعية *Gislative* وتمنح للمثلي الشعب الذين يحصلون على حق بطريقة الإنتخاب أو الوراثة، أما التنفيذية *Exutive* ويتحدد عملها في تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب عن طريق السلطة التشريعية، وتتضمن القوانين الإدارية والقضائية، أما السلطة الفيدرالية *Federative* تعمل على تكملة السلطة التشريعية وتتكون من مندوبين عن المدن .[4]

ويعتبر جون لوك السلطة التشريعية أعلى سلطة في الدولة، ويجوز للسلطة التنفيذية أن تشترك في سن القوانين، وعندئذ تكون كل من السلطتين مقيدة واحدة بالأخرى، ولا تكون

[1] - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 69.
[2] - صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلهي دراسة مقارنة، ص 109.
[3] - جون لوك رسالة في التسامح، تر عبد الرحمان بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 70 .
[4] - إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، ص 285 .

السلطة التشريعية مطلقة الرأي لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة كما أنه لا يمكن زرع الملكية إلا بموافقة الأغلبية العظمى، أما السلطة التنفيذية فمسؤولة أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن وضع السلطتين في يد شخص واحد لأن معناه فقدان الحرية.[1]

يتضح من هذا أن جون لوك قد دعا إلى ضرورة عدم إجتماع السلطات في يد واحدة وإلا مال الحكم والنظام السياسي إلى الدكتاتورية، فضلا عن مناداته بإستخدام الحرية، وبهذا فإن نظام الحكم عنده هو ديمقراطي مباشر والسلطة فيه مقيدة برأي الأغلبية .

وإذا نشأت منازعات بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) يكون لدى الشعب الذي يكون وكيلا عن السلطتين الحق في أن يتخذ القرار النهائي إذا رفضت الحكومة أن تستجيب لرغبات الشعب، يكون لشعب بعد أن احتج من قبل دون فائدة بطريقة سلمية ممكنة وأن يلجأ إلى القوة لكي تكفل عدالة قضيتهم .[2]

كما أن جون لوك نادى بضرورة فصل الدين عن الدولة، كما نادى بضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، فيجب الفصل بين الدولة والكنيسة لأن هدف الدولة هو الحياة الأرضية وهدف الكنيسة الحياة السماوية، فنحن نولد ملك الوطن، ولا ملك الكنيسة ولا ندخل فيها إلا طوعا، ولما كان المجتمع غير قائم على مصالح الكنيسة فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع، فيجب على الدولة أن تجيز أنواع العبادة الخارجية، وتدع الكنيسة تحكم نفسها بنفسها، فيما يتعلق بالعقيدة وفقا للقوانين العامة فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني .[3]

ويؤكد لوك على أنه يجب حسم العلاقة بين السلطة الروحية، والسلطة المدنية لتفادي أي شكل من أشكال النفاق والميوعة، التي يلجأ إليها بعض المارقين للتظاهر بإخلاصهم لهذه أو تلك حيث يقول: **" ينبغي التمييز بين أمور المدينة، وأمور الدين، وأن توضع حدود دقيقة عادلة بين الكنيسة والدولة، وإلا فلن يكون ممكنا إيراد أي حل للمنازعات التي تقوم بين أولئك الحريصين حقا، وبين من يتظاهرون بأنهم حريصين، إما على نجاة النفوس وإما**

[1] - صباح كريم رياح الفتلاوي، الحق الإلهي دراسة مقارنة، ص 109 .
[2] - وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 178 .
[3] - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 154.

على نجاة الدولة"[1] . معنى هذا أنه يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الكنيسة، وألا يتدخل منهما في شؤون الآخر، وبهذا فالناس يكونون أحرار وبالتالي قادرين على إدراك الحقيقة.

وبهذا فإن جون لوك يفصل فصلا صارما بين ما هو زمني (دنيوي) عن الروحي (الديني)، فهو بخلاف هوبز، يعلن أن سلطة الحكم المدني ملها لا علاقة لها إلا بمصالح المدينة، وهو يلح على أن الآراء الدينية لها حق مطلق وشامل بالتسامح[2].

وما يمكننا قوله هو أن جون لوك قد دعا إلى ضرورة التسامح بين الجميع، من أجل أن يتحقق الأمن والسلام والحرية والسعادة، وما نخلص إليه في ألأخير هو أن جون لوك قد نادى بالدفاع عن حرية الأفراد وخاصة حرية الملكية، وجعل مهمة السلطة السياسية هي الدفاع عن الحق، وعن الحرية المطلقة للملكية الفردية وغاية الدولة هي الدفاع عن حرية الأفراد، وبهذا فإن فلسفة جون لوك كانت تكافح من أجل الحصول على قدر من الحريات السياسية والاقتصادية ومن أجل حكومة دستورية، لا يمثل الحاكم فيها إلا إرادة الأفراد الذين لم يتنازلوا على حقوقهم الطبيعية لينعموا بممتلكاتهم.

[1] - جون لوك، رسالة في التسامح، ص 29 .

[2] - جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، ط 1، دار التكوين للتأليف والترجمة، دمشق، 2010، ص 510 .

الفصل الثاني

الفكر السياسي عند جون جاك روسو

المبحث الأول: مفهوم العقد الإجتماعي عند روسو

1 – الحالة الإجتماعية (حالة العقد الإجتماعي)

2- أسس ومبادئ العقد الإجتماعي عند روسو

المبحث الثاني: السيادة و الإرادة العامة

1- مفهوم السيادة وخصائصها عند روسو

2 - الإرادة العامة

المبحث الأول : مفهوم العقد الاجتماعي عند روسو

1- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي):

لا يستطيع الإنسان أن يعيش منفردا، رغم انه يولد بمفرده ويموت بمفرده ولكنه لا يحيا إلا مع غيره من الآخرين، وبهذا فان الاجتماع قد أضحى ضروريا ومن العبث محاولة فضه والعودة إلى الحالة الطبيعية، فالاجتماع هو الذي حرر الإنسان من الضرورة الطبيعية، ومن هنا فان جون جاك روسو يذهب إلى انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، حيث أن هذا الانتقال لا يكون مباشرة بل يكون بفاصل زمني بين الحالة والحالة المدنية .

يبدو أن جون جاك روسو وجد نفسه منساقا إلى طرح أسئلة مغايرة تماما ، وجديدة كل الجدة، فيما أن الحالة الاجتماعية ضرورية بالنظر إلى الإنسان، حيث لا يعود في مستطاعه الاستغناء عن معونة الإنسان، وبما أن هذه الحالة ليست طبيعية بل ترتكز على المواصفات، فكيف السبيل إلى تعيين شكل من المواضعة يتاح معه للمزايا الأكيدة للحالة الاجتماعية التي تتراكب مع مزايا الحالة الطبيعية .[1]

ويبين روسو في قوله: **" إن هذا الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث في الإنسان تغيرا بارزا جدا . "**[2] معنى هذا أن الإنسان تتغير صفاته بعد الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية تغيرا جذريا، وهذا بالرغم من انه سيفقد عدة مزايا في المرحلة الأولى، فانه سيعوضها مزايا أخرى أفضل منها وذلك بتجاوزها في المرحلة المدنية التي تجعل منه إنسانا يتميز بخصوصية الإنسانية.

وبهذا يكون المرور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يتم عبر تطورات تاريخية وهذا ما يؤكده جون جاك روسو بقوله:

"المتوحش يعيش دائما داخل نفسه والإنسان الاجتماعي يعيش خارجها ولا يعرف أن يعيش إلا في ركب الآخرين ".[3] والمقصود بهذا أن المجتمع هو شرط اللازم والكافي لكي يصبح الإنسان كائنا عاقلا واجتماعيا وأخلاقيا حقا، وانه مع الحياة الاجتماعية وعيشه مع الآخرين تتغير سلوكاته، وبهذا فان صيغة الاجتماع البشري أصبحت ضرورية.

---

[1] - إيميل بريه، تاريخ الفلسفة، ص 200 .
[2] - جون جاك روسو،العقد الإجتماعي، ص 35 .
[3] - جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص 135 .

ويصف جون جاك روسو بان الأفراد قد بلغوا في الطور الطبيعي مرحلة أصبحت فيها العقبات التي تضر بحياتهم أقوى من القوة التي يمكن للفرد استعمالها من اجل المحافظة على بقائه، كذلك هذه الوضعية البدائية لا يمكنها أن تدوم، سيهلك الجنس البشري إذا لم يبدل طريقة وجوده .[1]

وهذا ما يؤكده جون جاك روسو في قوله: " **فيما أن الأفراد لا يمكنهم إنتاج قوى جديدة، ولكن يمكنهم فقط أن يتحدوا وان يديروا ما يملكونه من قوى، فلم يبقى لهم سبيل للمحافظة على وجودهم، إلا أن ينشأ بتكتلاتهم مجموعة من القوى يمكنها التغلب على مقاومة تلك العقبات وتحريك هذه القوى بدافع واحدا وان تجعلها تفعل بالتناسق معها**".[2]

ولهذا جون جاك روسو دعا إلى ضرورة الاجتماع الذي دفع إليه بالعمل هذا الأخير الذي حرر الإنسان من بعض الضرورات من اجل تامين بقائه وحفظ مصلحته، وفي هذا يقول: **"الحياة تعني أن تفعل والفعل سوي هو العلاقة الحقيقية مع الأشياء، ومع ذواتنا ومع الآخرين، لذا وجب على إيميل أن يتعلم كيف يكتشف هذه العلاقات ولا يستطيع إلى ذلك سبيلا إلا بالعمل"**.[3]

زيادة على ذلك فان المجتمع المدني يتطلب أخلاقا، لأن سلوك الإنسان الطبيعي لا يكفي أن يلزمه، انه يحتاج إلى حياة سياسية بصورة لا مناص منها وتجعل عواطفه المتأججة حديثا اقل مناسبة للمجتمع، إن المجتمع الذي يقوم على حساب كل شخص لمصلحته لا يدفع إلى تلك العواطف لان تتطور إلى ابعد لان مصلحته تحددها عواطفه وستؤدي إلى الطغيان والفوضى إلى محالة، وهذا هو أساس المشروع الذي يقدمه روسو في كتابه العقد الاجتماعي ففيه يحاول أن يحل المشكلة التي يضعها الصراع بين الدولة و الفرد أو المصلحة الذاتية والواجب.[4]

ويؤكد جون جاك روسو في كتابه الشهير " **العقد الاجتماعي**" بأنه يسعى إلى البحث عن إقامة مجتمع مدني من اجل تجاوز الصعاب ومخاطر الحياة التي كان يعيشها الإنسان في

---

[1] - مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي الى البيوتيقا، ص 99 .

[2] - جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي، ط 1 ، تر: عبد العزيز لبيب، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2011 ص 92 .

[3] - جون جاك روسو، إيميل ، ص 50 .

[4] - ليو شترواس ، تاريخ الفلسفة من جون لوك إلى هيدجر ، ص 148.

المرحلة الطبيعية حيث يقول: **"أريد أن ابحث فيما إذا كان يمكن أن تكون في النظام المدني قاعدة لإرادة شرعية وأكيدة وذلك بتناول البشر كما هم والقوانين كما يمكنها أن تكون".**[1]

معنى هذا أن الاجتماع أصبح ضرورة أساسية في نشوء المجتمع المدني، وبهذا فإن جون جاك روسو أراد أن يبحث عن مجتمع مدني يتمتع فيه الأفراد بحقوقهم في ظل الجماعة من اجل تجاوز المخاطر والصعوبات التي كان يعيشها الفرد في مرحلة سابقة.

ومن هنا أراد روسو أن يقيم تعاقدا اجتماعيا أكثر يقي الإنسان من شرور الحالة المدنية التي انتقل إليها باستخدامه لعقله، لقد رمى روسو في البداية إلى الرجوع بالإنسان إلى الحالة الطبيعية الأولى لكنه تراجع عن ذلك المرمى إلى خطة عملية تهذب حالة المدينة و الحضارة ، وتعالج مثلها مع الاحتفاظ بالمزايا الحسنة فالعقد الاجتماعي ليس محاولة الإصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يستطيع الإنسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التي يتمتع بها في حالة الطبيعة، وذلك لان الناس اعتادوا على بعض مكتسبات الحياة المدنية وأضحوا على غير استعداد للتنازل عنها.[2]

وبهذا فإنها توجد طريقة تتيح لكل إنسان حر انه يشعر بحريته مجتمعة وبان حقوقه محترمة وذلك ببناء هذا المجتمع على عقد أو ميثاق اجتماعي أي على التزام شرعي يتضمن تنازل الفرد عن شخصيته وعن جميع حقوقه لمجتمعه.[3]

و يلخص جون جاك روسو مفهوم العقد الاجتماعي بقوله: **" إن كلامنا يضع شخصه وقوته تحت إرادة العامة العليا، ويصبح كل عضو جزء لا يتجزأ منها "**.[4] من خلال هذا يتصور جون جاك روسو انه لابد للبشر أن يعملوا على تقرير مصيرهم المشترك وبإراداتهم، وذلك بالخروج من حالة الطبيعة والانتقال إلى حالة جديدة تحفظ حريتهم وحقوقهم.

فعن طريق هذا الميثاق الاجتماعي يحدد بموجبه الناس طريقة حياتهم التي أصبحت مهددة في المرحلة الطبيعية، وذلك ليس عن طريق خلق قوى تفوق ما كانت عندهم، وإنما توحيد القوى التي يملكونها من اجل خلق عمل متناسق يقاومون من خلاله كل قوة تهدد وجودهم.[5]

---

[1] - جون جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر : ذوقان قرقوط ، ص 33 .

[2] - محمد وقيع الله ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ص 181 .

[3] - أندريه كريستون ، روسو وحياته ومؤلفاته منتخبات ، (ط. 4) دار صقر ، منشورات عويدات ، بيروت باريس ، 1988 ، ص 84 .

[4] - جون جاك روسو ، في العقد الإجتماعي ومبادئ القانون السياسي ، ص 94 .

[5] - إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، ص 224 .

يتضح من هذا ان العقد الاجتماعي شرط ملازم، فعن طريقه يستطيع الناس تغير حياتهم التي كانت مهددة في المرحلة الطبيعية فالعقد الاجتماعي يشكل مرحلة نوعية في عملية الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني .

ومن شروط هذا العقد أنها تنحصر كلها في شرط واحد وهو التنازل الكلي من طريف كل متعاقد عن كل حقوقه في صالح الشراكة كلها والسبب في ذلك يعود إلى أن كلا من الشركاء وقد وهب نفسه كلها، وبهذا أن يكون كل الشركاء متساوين في الوضعية، وإذا كانوا هكذا في حالة تساوي فانه ليس من مصلحة الواحد منهم أن يجعل هذه الوضعية صعبة على الآخرين، بالإضافة إلى هذا وبما أن التنازل قد تم بدون تحفظ فان الاتحاد يكون أتم ما يمكن من الكمال ولا يبقى شيء لأي مشارك يمكن أن يطالب به، وأخيرا فكل واحد قد وهب نفسه للجميع.[1]

وهذا ما أكده بقوله : **"التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه لجماعة كلها، إذ بما أن كل شخص بدءا قد قدم نفسه بأكملها وان الحالة متساوية بالنسبة للجميع وبالنظر إلى تساوي الحالة بالنسبة للجميع فلا مصلحة لأحد بان يجعلها مكلفة للآخرين".**[2]

نفهم من هذا أن جون جاك روسو يقيم العقد الاجتماعي على رضا الأفراد باعتبارهم متساوين، كما أن الميثاق الاجتماعي له شروط متعددة يمكن اختصارها في شرط واحد يتمثل في تنازل الأفراد في المجتمع على ما يملكون من حقوق لصالح هيئة أو جماعة ثم إن الالتزام ببنود العقد يشكل مركز أساسي لبناء المجتمع أو الدولة والقانون يفرض عليه هذا الالتزام من اجل المحافظة على سلامة الأفراد وبقاء المجتمع.

ومن هنا تعتبر الاتفاقات هل أساس كل سلطة شرعية، وهي دعامة المجتمع المدني هي العقد فبفضل هذا العقد تتكون جماعة تدافع عنها بكل قوتها الجماعية عن شخص ومال كل عضو مساهم فيها، وبهذا بتحديد كل فرد في المجموع ولا يطبع ذلك إلا مع نفسه، ويبقى حرا كما كان من قبل فكل فرد يقدم للمجموع كل قدرته تحت الإرادة العليا، وهكذا تنتج هيئة معنوية وجماعية مؤلفة من عدد من الأعضاء.[3]

---

[1] - مختار عريب ، من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا ، ص 89 .

[2] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، تر : ذوقان قرقوط ، ص 49 .

[3] - نجيب المستكاوي ، جون جاك روسو حياته مؤلفاته و غرمياته، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1989 ، ص 303 .

وما يمكن قوله هو أن جون جاك روسو من خلال هذا العقد أراد أن ينقل الإنسان من حالة الطبيعة الساذجة إلى حالة المدينة وتعقيداتها وضوابط هذه الأخيرة تجري تحولات جذرية في حياة الفرد فيكتب وجودا مستقرا آمنا عن القلق المضطرب الذي كان عليه في حالة الطبيعة وبدلا من تحكيم الغريزي باعثا و ضابطا للسلوك الإنساني تصبح معايير العدالة و الأخلاق هي بواعث وضوابط لسلوك هذا الأخير.

2- أسس و مبادئ العقد عند روسو :

- الحق الطبيعي :

يعبر مفهوم الحق عن قيم أخلاقية إنسانية سامية و أساسية كالعدالة و الواجب و الحرية و المساواة ،فالحق يعبر عن العدل و القانون و المشروعية في مقابل الظلم و العنف و الطغيان ، ففكرة الحق الطبيعي أو القانون الطبيعي فكرة سعت إلى كفاح الإنسان من اجل التوصل إلى مجتمع قائم على المساواة و العدالة فما هو الحق الطبيعي عند جون جاك روسو ؟

لقد بحث العديد من الفلاسفة في مسالة الحقوق الطبيعية ، و حول طبيعتها انطلاقا من إن للإنسان الحق في البقاء بمقتضى السنة الطبيعية و الرجوع إلى طبيعة الإنسان و في هذا يقول روسو **:" فبعضهم لم يتردد في افتراض بما هو عادل أو غير عادل ... و تكلم بعضهم الآخر عن الحق الذي يملكه كل إنسان بأن يحتفظ بما يخصه".**[1]

فيرى جون جاك روسو إن الإنسان في المرحلة الطبيعية يتمتع بحقوق لا يمكن لأي كان أن يمسها، و أول هذه الحقوق : الحق في الحياة، والملاحظ أن روسو اتفق مع سابقيه من فلاسفة الحق الاجتماعي هوبز و لوك حول أولوية حق الحياة بصفته حقا طبيعيا، و يرى بان هذا الحق المكفول للفرد حتى في حالة الحرب فالناس في المرحلة الأولى لا يتعرضون لبعضهم البعض بأي سوء،فكل منهم يتعاطف مع الغير و لا يرضى له مالا يرضاه لنفسه لأنه خير بطبيعته و هذا راجع إلى غريزة المحافظة على الذات، هاته الغريزة التي تجعل منه يحافظ على حياة الآخرين كما يحافظ على نفسه لأن المحافظة على الذات تقتضي و تستوجب المحافظة على حياة الغير و لان غريزة الشفقة الفطرية في الإنسان

[1] - جون جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس، تر: بولس غانم، ص33.

تجعله يتألم لرؤية مخلوق آخر، يقول روسو: **" إن أول قوانين الإنسان هو قانون محافظته على بقاء ذاته".**[1]

و في دفاعه عن حق الحياة يرى روسو بان المعارك الفردية و المبارزات و الحروب منافية لمبادئ الحق الطبيعي، لأنها تهدد بقاء الإنسان و تؤدي إلى انقراضه تماما، يقول روسو: "...و أول شعور أحس به الإنسان كان شعوره بوجوده أول عناية بذلها هي عناية ببقائه ".[2]

من هنا يرى جون جاك روسو أن لكل إنسان بمجرد انه إنسان له صفة حقوقية مطلقة، و إن كان الإنسان في أية لحظة من الزمن و في أي مكان من العالم فإن له حقوق طبيعية معينة، هذه الحقوق إنما وجدت و الإنسان في وقت واحد و هي التعبير القاعدي عن طبيعته نفسها، إن للإنسان الحق في أن يعيش و أن لا يعرقل نشاطه و أن يبرم العقود، و لذا كان لابد من تنظيم جماعي وفقا لقوانين، فالشعور بالحق هو المصدر الذي تقتبس منه النتائج التي حصل عليها الفكر البشري .[3]

ويؤكد روسو على أن جهل طبيعة الإنسان هو الذي يجعل تعريف الحق الطبيعي غير معين و فيه نوع من اللبس و الغموض

و في هذا الصدد يقول :**" إن فكرة الحق و على الخصوص فكرة الحق الطبيعي هما فكرتان خاصتان بطبيعة الإنسان فمن هذه الطبيعة إذن و من تكوينه و حالة يجب استخلاص مبادئ هذا العلم ".**[4]

أي أن فكرة الحق الطبيعي هي مرتبطة بطبيعة الإنسان فجميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في الحالة الطبيعة فهي تتغير و تتطور حسب الحالة الفكرية و التاريخية ، كما يتصور جون جاك روسو أن الحق الطبيعي في الحالة الطبيعية أساسه و أصله الغريزة حيث يقول : **" أن الإنسان غير رحيم ينقاد لما في الطبيعية من غرائز صافية إذ أن كل ما هو سيئ هو غريب عن النفس و طارئ عن خارجها "**[5] ، معنى هذا أن الحق الطبيعي هو

---

[1] - جون جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر عادل زعيتر ، ص 55.

[2] - جون جاك روسو أصل التفاوت بين الناس ، تر: بولس غانم ، ص 86 .

[3] - غوتويزن برنارد،فلسفة الثورة الفرنسية، تر : عيسى عصفور، ط 1 منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982، ص 132 .

[4] - جون جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ص 24 .

[5] - المصدر نفسه ، ص 70 .

غريزي مرتبط بوجود الإنسان مهما كانت حالته فالبشر بسبب طبيعتهم الخيرة أصبحوا يتمتعون لكل الحقوق و هذا ناتج عن حالة الطبيعية المسالمة.

و من هنا يتصور روسو أن إنسان الطبيعة رغم انه لم يمتلك وعيا بحقوقه إلا انه كان سعيدا في حياته و كأنه يمتلك كل حقوقه هذا ما يتماشى مع تفكير روسو إذا المهم ما ليس ما نعرفه بل ما تشعر به ، فإنسان الطبيعة كان يشعر بالسعادة رغم أنه لا يعرف شيئا عنها لذلك ليس المهم معرفة الحق بل المهم أن نشعر بوجود هذا الحق .[1]

و ما يمكننا قوله أخيرا ، هو أن الأنظمة السياسية جميعها تعالج الحقوق الطبيعية معالجة عقلانية ، و التي هي عبارة عن مجموعة من التصورات ، و اقتراحات تتناغم مع بعضها مع البعض على الأغلب ، و تفترض أنها بفضل هذا التناغم تفرض احترامها على المفكرين السياسيين ، في الواقع السياسي و الاجتماعي للإنسان موضوع اهتماماتها الأسبق بالأهمية .[2]

- المساواة :

أما ثاني هذه الحقوق الطبيعية في حق المساواة ، فالأفراد في المرحلة الطبيعية كانوا يعيشون وفق مبدأ المساواة بحيث أن كل إنسان لا يختلف عن إنسان آخر بل مساوي له ، و لا وجود للتفاوت بينهم، و ينعدم أيضا وجود الملكية الفردية وجب السيطرة و التملك في المرحلة الطبيعية حسب روسو فهو يبحث عن كل متطلبات الحياة كالسلم و الطمأنينة، فالإنسان في الحالة الطبيعة لا يجد مع من يتصارع عليه مع أخيه الإنسان لان مبدأ المساواة في هذه المرحلة قائم بذاته و لا وجود لصراع وحرب خصوصا أن الملكية الفردية غير موجودة .

أن المساواة عند روسو هي مساواة أخلاقية ، رغم أن المساواة العامة بين الناس التي يفرضها روسو فان عدم المساواة الوحيد في العصر الطبيعي ، هي تلك الاختلافات في القوة العضلية و الصحية ، و القدرات الذهنية و العقلية ،وقد نادى روسو في عدة مواطن من مؤلفاته بحق المساواة و العدل، ولم يقصد أن يكون جميع الأفراد متساوون في الثروة و

[1] - أندريه كريستون،(روسو، حياته ، مؤلفاته)، 65 .

[2] - ملحم قربان قضايا الفكر السياسي (الحقوق الطبيعية)ط 1 ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (د.م)1986، ص 145 .

القوة، و لكنه قصد من المساواة إن لا يصل الغني إلى منتهى الثروة و لا يصل الفقير إلى منتهى الفقر، لكي لا يستطيع الأول شراء الثاني بماله و لا يضطر الثاني إلى بيع نفسه لشدة فقره ، حيث يقول : **"فمن واجبات الدولة أن تنشر روح المساواة بين مواطنيها ، و لكن لا يجب أن نفهم لمدرك المساواة أن درجات المقدرة و الثراء يجب أن تكون متساوية بين سائر المواطنين ، بل أن تكون المقدرة خالية من العنف و أن لا تمارس إلا بحسب الدرجة ، و بموجب القوانين ، و لا يحول الغني صاحب القدرة على شراء الآخرين و لا يجبر الفقر صاحبه على بيع نفسه ليحقق القوة من غلوائه و الغني من جشعه و الضعيف من حقده و الفقير من حسده "** .[1]

إن روسو في هذا السياق يرى بضرورة تطبيق مبدأ المساواة النسبية بهدف إزالة كل الفوارق الاجتماعية بين الغني و الفقير بذلك فهو لا يرى بالمساواة المطلقة .

و من هنا تعني المساواة اعتدالا في الثروات ، و التأثير من جانب الكبار واعتدالا في الشح و الطمع من جانب الصغار ، لأنه قد يحدث أن يجعل الإنسان من نفسه عبدا للآخر ، ولكن تلك العلاقة ليست هبة بل إنها بيعة ، و هي أشد الأضرار التي تلحق بالإنسان و هي بيع نفسه ، ومن هنا وجب أن تتغير صفات الناس المختلفة عن صفات التي كانوا يتمتعون بها في المرحلة الطبيعية .[2]

كما أن لها علاقة وثيقة الصلة بالملكية الخاصة و هذه الملكية هي صورة من صور سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان بذلك يرى روسو بضرورة إخضاع الملكية الخاصة لعامل جوهري يتمثل في الإرادة العامة لتجعل من الملكية الخاصة محدودة و محصورة لأنها تمثل مظهر من مظاهر الانحراف الحضاري كما أنها تعد سببا مباشرا في إحداث التفاوت بين البشر.

و في الصدد هذا يقول : **" إن تكوين جميع الشرور كان أولى نتائج التملك "**.[3] معنى هذا أن ظهور الملكية قد ساهم في ظهور الطمع و الحسد و الميل إلى الشهرة و البحث عن أكبر قدر من الثروات جعل من الإنسان متجاهلا كل المبادئ و القيم الأخلاقية فالملكية

[1] - جون جاك روسو ، العقد الاجتماعي، تر ذوقان قرقوط ، ص 97 .
[2] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 288
[3] - جون جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس، تر : عادل زعيتر، ص 49.

الخاصة ساهمت في تدني مستوى الإنسان الأخلاقي و دفعته نحو طريق التفسخ الإجتماعي .

ثم إن ملكية الإنسان في الحالة الطبيعية تختلف بشكل كبير عن الحالة المدنية ، حيث أنها في الحالة الطبيعية كانت قائمة على القوة الجسمية ، بينما في الحالة المدنية قائمة على اتفاق لا يتنازل الإنسان بموجبه عن كل ما يملك ، ولكن ممتلكاته تحفظ من طرف المجتمع الذي تنازل له عنها ، وفي هذه الحالة تحفظ المساواة و يصبح الإنسان يتمتع بمساواة اجتماعية ، تأخذ مكان المساواة الطبيعة و تقضي على مبدأ التفاوت الذي تجسد في الحالة المدنية ، و بفضل العقد الاجتماعي يترسخ مبدأ المساواة بشكل أفضل ، حيث يقول : " **إذ تتحقق في ثنايا هذا المجتمع القائم على العقد الاجتماعي لان الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى المجتمع يعودون إلى نقطة الصفر فتتحقق المساواة التامة بينهم و هذا يتطلب منهم أن يتخذوا إتحادا كاملا بإطلاق بحيث لا يسمح بأي أفضلية لأي فرد، وهكذا تتحقق المساواة التامة**".[1]

- الحرية:

لقد جعل روسو من الحرية المبدأ الذي يقوم عليه الوجود الإنساني، فانعدامها هم انعدام لهذه الإنسانية فالإنسان كان يتمتع في الحالة الطبيعية بالحرية الطبيعية ، لكنه بمجرد انتقاله إلى الحرية المدنية فانه يفقد حريته الطبيعية و بذلك يكتسب ما يسمى بالحرية المدنية التي تكون محدودة بالإرادة العامة و في هذا يقول روسو:" **إن تخلي المرء عن حريته هو تخلي عن صفته كانسان، عن حقوقه في الإنسانية بل عن واجباته...إذ أن تنازلا كهذا مناف لطبيعة الإنسان و انتزاع كل حريته من إرادته هو انتزاع كل أخلاقية من أفعاله** ".[2]

ولقد استهل جون جاك روسو في كتابه " **العقد الاجتماعي**" بعبارة مشهورة عن طبيعة الإنسان و عن الحرية حيث يقول:"**يولد الإنسان حرا إلا انه مكبلا بالأغلال على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الآخرين الذي لا يعد و أن يكون أكثرهم عبودية** "[3] . أي أن الحرية مرتبطة بماهية الإنسان فهي لا تنفصل عنه بل هي وثيقة الصلة به ، فالحرية من طبيعة الإنسان ولا يمكن أن يتجرد من هذه الطبيعة، فالحرية عند روسو تعني تلك القدرة التي

[1] - نقلا عن علي عبد المعطي محمد الفكر السياسي الغربي، (د،ط) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992 ص 299.
[2] - جون جاك روسو العقد الاجتماعي ، ص 42.
[3] - المصدر نفسه، ص 34.

تمكن الإنسان من الاختيار أي الحق في التصرف فيما تمليه عليه إرادته، كما أن مفهوم الحرية الطبيعة عند روسو يتجلى في سلوك الإنسان العفوي و تسمى هذه الحرية النابعة من الغرائز بالحرية البهيمية .

فالإنسان بصفته حيوان عاقل يتميز بملكة التفكير فهو يختلف عن الحيوان بالإدراك و الحرية باعتبارها الميزة الجوهرية التي يختلف و يتميز بها عن باقي الكائنات و بها ينفلت عن ضرورة الطبيعية التي تسمح لنا بالتنبؤ بالمسلك الذي يسلكه الكائن مادام هذا الأخير لا يجد أبدا من طاعة قوانين و صوتها الصاخب و في هذا الصدد يقول روسو :" **إنها أمارة على كل حيوان و ما على البهيمة إلا الطاعة** "[1]. وفي هذا المعنى فان الإنسان يختلف عن الحيوان في إمكانية الإرادة و الاختيار، كما أن:" **إن الإنسان يساعد الطبيعة في تعلمه بصفته عاملا حرا ، فالحيوان يقبل أو يرفض بدافع الغريزة الفطرية ، أما الإنسان فيختار الرفض في أو القبول بملء حريته و من ثمة كان الحيوان لا يستطيع أن يحيد عن القاعدة التي فرضت عليه حتى و لو كان نفع في ذلك أما الإنسان فينحرف عنها مرارا**".[2]

وبهذا فان الإنسان حسب روسو يتميز عن باقي الكائنات الأخرى بالحرية ، و بهذا فان الحرية تبقى خاصية و ميزة أساسية يتميز بها النوع البشري ولا يمكن التنازل عنا مطلقا حتى بعد العقد الاجتماعي وبذلك : " **كان لزاما علينا أن نفرق بين الحرية الطبيعية و المدنية أو السياسية إضافة إلى هذه الحرية هناك حرية أخرى ناشئة و تتمثل في الحرية العفوية و هي وحدها التي تجعل من الإنسان حرا حقيقته** ".[3]

لذا لقد ربط روسو بين الحرية و المساواة و اعتبرهما الغاية التي يسعى كل مجتمع سياسي إلى تحقيقها و في هذا الصدد يقول :" **إذا بحثنا فيما يتكون بالضبط أعظم خير للجميع أن يكون غاية كل نظام تشريعي لوجدنا أنه ينحصر في هذين الفرضين الحرية و المساواة** ".[4]

إن العقد الاجتماعي يضفي على أفعال حرية أخلاقية تمكنه من طاعة القانون الذي يتشارك فيه جميع المواطنين ، كما أن الفرد لا يتمتع بحريته إلا في إطار المجتمع السياسي ، حيث يقول روسو :" **إن تأسيس شعب ليس بشيء اقل من تغير للطبيعة البشرية**

[1] - جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص 80.
[2] - المصدر نفسه، ص 49 .
[3] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي ، ص 56.
[4] - المصدر نفسه ، ص 97.

وتحويل للفرد الذي يشكل بحد ذاته كلا متكاملا و منعزلا إلى جزء من كل كبير يتلقى منه هذا الفرد بشكل ما حياته ووجوده و تبديل لتكوين الإنسان من اجل تقويته ".[1] وبهذا فان جون جاك روسو قد بنى إصلاحه الأخلاقي على أساس انتشار الفساد الأخلاقي الناتج عن تقدم العلوم و الفنون إذ أصبح الإنسان يعيش حياة تعيسة نتيجة الترف بينما كان هدف الأخلاق الأسمى هو تحقيق أكبر قدر من السعادة للإنسان .

المبحث الثاني : السيادة و الإرادة العامة

1- مفهوم السيادة : تشكل فكرة السيادة في فلسفة روسو جانبا مهما ، غير أن الرجل لم يكن أول من عرض لها و ناقشها

و مع هذا نستطيع القول إن صاحبنا سار بها إلى منتهاها ، مما يدفعنا إلى التساؤل عن نظريته في السيدة و الخصائص التي تتميز بها ؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل ، نود أن نتحدث عن مفهومها .

يذهب جميل صليبا في معجمه الفلسفي إلى أن : " **السيد في اللغة المالك و الملك ، و المولى سيد العبيد و الخدم ، و المتولي للجماعة الكثيرة ، و كل من افتراض طاعته ، وسيد كل شيء، أشرفه و أعلاه ، و منه قولهم الخير الأعلى و يطلق في علة السياسة على الفرد و الجماعة من جهة ما مهما كانا متمتعان بالسلطان في الدولة و السيدة مصدر ساد تقول سيادة عظم و شرفا وساد قومه صار سيدهم، ومنه سيادة الدولة و سيادة القانون وإذا أضيف لفظ السادة إلى الدولة ، دل على السلطة السياسية التي تستمد منها جميع السلطات الأخرى و الدليل على ذلك جاء في الإعلان حقوق الإنسان من إشارة إلا أن كل سيادة هي مستمدة من الشعب، لا يمكن لأحد أن يمارسها إلا باسمه، وهي واحدة لا تنقسم و لا تبطل بمرور الزمن و يطلق لفظ السيادة على الاستقلال الدولة عن غيرها استقلالا تاما ، وإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كان نظامها ديمقراطيا، وإذا كانت غير مستمدة منه كان نظاما دكتاتوريا**".[2]

و في موسوعة لالاند السيادة هي الرفعة و العلو، و مفهوم السيد يتضمن معنيين يمكنهما إذا لم ننهيه لهما أن يتسببان بمناقشات بلا طائل ، يمكن أن تعني كلمة سيد الأرفع الأعلى أو

---

[1] - المصدر نفسه ، ص 94 .

* تعود فكرة السيادة الى الفيلسوف الفرنسي جان بودان .

[2] - جميل صليبا المعجم الفلسفي ص ص 678-679

الأكمل (الأسمى) في الحالة الأولى هو ما يكون شرطا بذاته غير مشروط أي لا يخضع لأي شرط آخر (الأصالة) و في الحالة الثانية الكل الذي لا يكون جزءا من كل اكبر من الجنس عينه (الكمال).[1]

- خصائص السيادة عند روسو :

يرى جون جاك روسو بان السيدة تستمد سلطتها من العقد الاجتماعي ، و المقصود بالسيادة هنا هو الشعب الذي يعبر عن إرادته العامة و ينفذها من خلال تشريع القوانين ، و إرادة صاحب السيادة هي السيادة نفسها و السيدة ، لا يمكن التعبير عنها إلى جانب أنها سيادة غير قابلة للتنازل و أنها غير قابلة للتجزئة و التقسيم و أنها مطلقة .

- السيادة غير قابلة للتنازل :

إن السيادة تكمن في تطبيق الإرادة على القوة المشتركة فالسيد ليس بطبيعته إلا شخصا معنويا و انه ليس له إلا وجود مجرد و جماعي ، و باختصار فان السيدة ليست إلا ممارسة للإرادة العامة وعليه فالسلطة يمكن أن تنتقل أما الإرادة فلا ، يقول روسو :

"بالنظر إلى أن السيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها لا تستطيع أبدا التنازل عن ذاتها و أن صاحب السادة ليس سوى كائن اجتماعي لا يمكن أن يكون ممثلا إلا بنفسه و أن السلطة يمكن أن تنتقل أما الإرادة فلا " .[2]

من هنا يرى روسو أن صاحب الحق في السيادة لا يمكنه أن ينقلها إلى آخر ذلك انه لما كانت السيادة في حقيقتها إرادة فإنها لا يمكن فصلها عن صاحبها فالإنسان لا يمكن أن يتصرف في إرادتها العامة هي صاحبة السيادة في المجتمع .

يقول روسو: **" لا يمكن أن تتفق إرادة خاصة مع الإرادة العامة على نقطة فمن المستحيل على الأقل أن يكون هذا الاتفاق دائما و ثابتا ، إذ أن الإرادة الخاصة تجنح بطبيعتها إلى الإيثار بينما تجنح الإرادة العامة إلى المساواة ... فمن العبث أن تقيد الإرادة بقيود المستقبل ، و بما انه ليس من شان أية إرادة أن ترضى بشيء من يعاكس صالح الكائن الذي يريد، فإذا و عد الشعب إذ ببساطة أن يطبع فانه ينحل بمقتضى هذا العقد و**

[1] - أندري لالاند موسوعة الفلسفية ص 1322 .
[2] - جون جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ص63.

يفقد صفته كشعب و في اللحظة التي يوجد فيها سيدا ، لا يبقى هناك صاحب السيادة و منذئذ تكون الهيئة السياسية قد انهارت ".[1]

المقصود بذلك هو انه لا يمكن أن تتفق الإرادة العامة مع الخاصة لان العامة تميل بطبيعتها إلى المساواة أما الخاصة فهي تميل بطبيعتها إلى التفضيلات ، و بهذا فانه لا يمكن تكبيل الإرادة بقيود المستقبل كما انه إذا وعد الشعب بالطاعة فانه سيفقد صفته كشعب وفي هذه اللحظة التي يوجد فيها سيد مسيطر لا يعود هناك وجود لسيد و من هنا فان الجسم السياسي ينهار وحتما يتهدم .

و لنفس السبب الذي لا يمكن فيه للسيادة أن تكون غير قابلة للتصرف فيها فإنها لا يمكن أن تكون ممثلة أن الإرادة لا يمكن أن تمثل قط إنها تكون نفسها أو تكون إرادة أخرى وليس هناك قط حد وسط و بما أن السيد كما ألح روسو ليس إلا كائنا اجتماعيا فانه لا يمكن يمثل نفسه بنفسه.[2]

وهذا ما يؤكده روسو بقوله : " **لا يعني هذا قط أن أوامر الرؤساء لا يمكن اعتبارها إرادات عامة طالما يكون صاحب السيادة حرا في معارضتها ففي مثل هذه الحالة يجب أن تخمن من السكوت العام بان الشعب راض".**[3]

ومن هنا نستنتج انه لا يمكن للسلطة أن تتنازل عن نفسها لهيئة أخرى ، فلا تستطيع السيادة القيام بذلك ، فيفقد كل المواطنون

كيانهم كشعب في اللحظة التي يتنازلون فيها، و لا يمكن التنازل عنها سواء لممثل أو عضو برلماني، كما لا يمكن أن تنتدب السيادة فهي إما أن تكون نفسها أو شيئا آخر ، وممثلو الشعب ليسوا مندوبين عنه و بالرغم من إعطائهم السلطة عن الشعب إلا أنهم لا يمكنهم اتخاذ قرارات فاصلة يرفضها الشعب .

- السيادة واحدة ولا تقبل التجزئة:

وحدة السيادة معناها انه على الإقليم الواحد لا يمكن أن توجد سوى سيادة واحدة أي سلطة عليا واحدة، ذلك أن وجود سيادتان على إقليم واحد و أصدرت كل منهما أمرا مناقضا للأمر الذي أصدرته الأخرى ففي هذه الحالة لا يمكن تنفيذ الأمرين معا لأنهما متناقضين .[1]

[1] - المصدر نفسه ، ص64 .

[2] - جون جاك شوفاليه ، تاريخ السياسي من المدينة الى الدولة القومية ، تر : محمد عرب صاصيلا ، د ط المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت 1985، ص 498 .

[3] - جون جاك روسو ، العقد الاجتماعي ص 64 .

يرى روسو بان السيادة غير قابلة للتجزئة، وإنها واحدة ولا تقبل الانقسام حيث يقول : **"إن السيادة لا تتجزأ لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل إذ أن الإرادة تكون عامة ، أو أنها لا تكون كذلك فهي إرادة هيئة الشعب كله أو إرادة جزء منه فحسب ،وفي الحالة الأولى تكون هذه الإرادة المعلنة عملا من أعمال السيادة وتكون قانونا، أما الثانية فليست سوى إرادة خاصة ، أو عمل من أعمال القضاء إنها مرسوم على أكثر من تقدير".**[2] معنى هذا أن نفس السبب الذي جعلها غير قابلة فيه للتصرف فان السيادة لا تقبل التجزئة، وبهذا فان الإرادة إما أن تكون عامة وتكون إرادة كل شعب كجسم دون أن تكون بالضرورة جماعية ، وإما أن تكون جزء و حينها فان لن تكون عمل السيادة ولن تعتبر بمثابة قانون و بالتالي انه خطأ جسيم أن نعتبر ما يصدر عن السيادة كأجزاء منها.

فان **"سياسيينا جزءوها في موضوعنا فهم يقسمونها، إلى قوة وإلى إرادة ، والى سلطة تشريعية والى سلطة تنفيذية ،إلى حقوق فرض الضرائب و إقامة عدالة وإعلان حرب والى إرادة داخلية و سلطة في التعامل مع الأجنبي "**[3]. و يقول أيضا:**"فتارة يخلطون هذه الأجزاء جميعا و تارة يفصلون بينها فيجعلون من صاحب السيادة كائنا وهميا و مكون من قطع محبوبة ذلك كأنهم كانوا يؤلفون الإنسان من أجساد عديدة يكون لأحدها عينان و للآخر ذراعان و لغيرهما رجلان ولا شيء أكثر من ذلك ، فان مشعوذي اليابان على ما يقال يقطعون الولد أمام أعين النظارة إربا و يقذفون بأعضائه في الهواء و يعملون على سقوط الولد إلى حيا و قدرت جميع أعضائه إليه وهذا ما تفعله سياسيينا تقريبا ، فبعد أن يقطعوا أواصل الهيئة الاجتماعية بسحر يليق بالسوق يجمعون الأجزاء بطريقة لا يعلمها احد "**[4]. المقصود من هذا أن روسو يجعل لنفسه مفهوما خاصا للسيادة بشكل أفضل خال من الغموض و بهذا فقد لجأ إلى مقارنة، فرأى بأنه نظرا لعدم إمكانية تجزئة السيادة من حيث المبدأ فان السياسيون جزؤها إلى موضوع، فأحيانا يدمجون عناصرها و أحيانا يفصلونها ولقد شبهها بجسم الإنسان ، و يتلو هذه المقارنة حينما يؤكد

---

[1] - فضل الله محمد سلطع ، الفكر السياسي الغربي النشأة و التطور ، (ط 1) دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية 2007 ، ص 65 .

[2] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص 65 .

[3] - المصدر نفسه ، ص 65 .

[4] - المصدر نفسه ، ص65-66 .

بان مشعوذي اليابان يقطعون الطفل أمام أعين المشاهدين ويفصلون أعضاءه ثم يجعلونه يسقط ثانية وهو حي فهذه هي تقريبا استعراضات شعوذة ما يفعله سياسيينا .

ويرى بأن هذا الخطأ يرجع إلى " **عدم تكوين أفكار مضبوطة عن السلطة السياسية واعتبار ما يصدر عن هذه السلطة أجزاء منها ومن ثم اعتبر أن إعلان الحرب وعقد السلم من أعمال السيادة بيد أن الأمر ليس كذلك حيث أن كلا من هذين العملين ليس قانونيا بل هو مجرد تطبيق للقانون وإذا ما تتبعنا على نفس المنوال التقسيمات الأخرى نجد أننا نخطئ في كل مرة نظن فيها أن السيادة مجزأة وان الحقوق التي يأخذها المرء على أنها أجزاء من هذه السيادة حقوق جميعها تابعة للسيادة** "[1]، المقصود بذلك هو أن السيادة هي جسم للشعب أو جزء منه، وإرادة الجزء إرادة خاصة و تقسيم و تجزئة السيادة بل هي معطيات لهذا أو بناءً على ما تقدم فان جون جاك روسو انتقد مبدأ الفصل بين السلطات وذلك من حيث انه لا يمكن توزيع السيادة بين هيئات مختلفة ، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تعدد الهيئات العامة في الدولة التي يتخصص كل واحد فيها في ممارسة جانب بعينه من الجوانب المختلفة التي تتحلل إليها فكرة السيادة .

- السيادة المطلقة :

يبدأ روسو الفصل الرابع من الكتاب الثاني من العقد الاجتماعي وعنوانه في حدود السياسية بالتركيز على الطابع المطلق لهذه السلطة ثم ينتهي بفرض الحدود التي لا يمكن تجاوزها حيث يقول : " **إذا كانت الدولة أو المدينة السياسية ليست سوى شخص معنوي تقوم على اتحاد أعضائه وإذا كانت أهم غايتها هي صيانة بقائها الخاص فلا بد من قوة إكراه شاملة من اجل تحريك وتهيئة كل جزء على النحو الملائم للكل ،و كما تمنح الطبيعة كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه فان الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة تحمل ، إذ توجهها الإرادة العامة اسم السيادة كما قلت من قبل** "[2].

ويرى روسو بان السلطة التي توجهها الإرادة العامة تسمى بالضبط سيادة وهذه السيادة مقدسة وذات حرمة لا يمكن انتهاكها ، حيث يقول :" **نتبين من ذلك أن السلطة السياسية مهما كانت مطلقة مقدسة لا يمكن المساس بها أبدا ، لا تتجاوز ولا يمكن أن تتجاوز حدود الاتفاقات العامة وان كل إنسان يستطيع التصرف بما تتركه له هذه الاتفاقات**

[1] - جون جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ص 66 .
[2] - المصدر نفسه ، ص 70 .

من أمواله ومن حريته ، بحيث لا يحق لصاحب السيادة أبدا تكليف احد الرعايا أكثر من الآخر إذ تصبح عندئذ خاصة، لا تعود من اختصاص السلطة ".[1]

معنى هذا أنها مطلقة لأنه لا توجد فوق سيادة الأمة سلطة بشرية أعلى منها ، وان حقوق الأمة وامتيازاتها لا تتحدد في الدستور و تنتصر عليه كما أنها لا تتقيد به وما تقوم به السلطة صاحبة السيادة من أفعال إنما يعتمد أساسا على اتفاق قد تم إبرامه بين كل فرد من أفراده ، وفي هذا يقول : **" إن كل عمل من أعمال السيادة أي كل عمل صحيح من أعمال الإرادة العامة يوجب على جميع المواطنين أو يساعدهم بطبيعة الميثاق ، بحيث أن صاحب السيادة يعرف فحسب الأمة ولا يميز واحدا من أولئك الذين يكونونها ... وهو اتفاق شرعي لان أساسه العقد الاجتماعي وهو عادل لأنه مشترك بين جميع ، مفيد لأنه لا يمكن أن يكون له هدف إلا الخير العام و هو راسخ الأركان لان القوة العامة و السلطة العليا تضمنانه وبقدر ما يكون الرعايا غير خاضعين إلا لمثل هذه الاتفاقات فإنهم لا يمثلون لأمر شخص وإنما لإرادتهم الخاصة فحسب ".**[2]

من هنا يتبين أن هذا الاتفاق يتسم بأنه عادل لأنه مشترك بين الجميع ، وأنه مفيد لأنه يراعي مصلحة أعضاء المجتمع ، وليس له هدف سوى تحقيق الفائدة المشتركة لكل الأفراد ، وانه دائم لأنه يمثل قوة المجتمع والسلطة العليا فيه ويدوم بدوام المجتمع .

ويرى روسو أن السيد باعتباره ما يجب أن يكون لابد أن يكون أمينا لقانون العقل ولذا لا يمكنه أن يكبل الرعايا بأي قيد غير نافع للجماعة ، وهذا ما يؤكده بقوله :" **لكن صاحب السيادة من جهته لا يستطيع تكبيل رعاياه بأي قيد غير مفيد ، بل ليس في وسعه أن يريد ذلك إذ لا يجري أي شيء في شريعة العقل بلا سبب ولا كذلك في ظل قانون الطبيعة ".**[3]

فلو كان هذا السيد فردا حقيقيا عاديا بدل أن يكون جسما معنويا و جماعيا ولو كان باستطاعة أعماله أن تكون شيئا آخر غير كونها إعمالا كالإرادة العامة وقوانين ، فانه سيكون من المعقول بشكل بديهي أن يسيء استعمال سلطته المطلقة وحينئذ يجب تعيين له

[1] - المصدر نفسه ، ص 73 .
[2] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص73.
[3] - المصدر نفسه ، ص 71 .

حدود دستورية صارمة لكن ما يصلح بالنسبة لسيادة غير شرعية ، يفقد كل معنى اتجاه السيد الوحيد الشرعي الذي يعترف به روسو .[1]

فالسيد حسب كتابه العقد وان صح القول طيب من حيث ماهيته انه لن يسيء أبدا استعمال سلطته المطلقة حيث يقول :" **إن الشعب كجسم أي تجمع الناس الأحرار و المتساوين في الحقوق الذي تحركه و ترشده الإرادة العامة لا يمكن أن يضل"** .[2]

يتضح من هذا أن صاحب السيادة هو ذو سلطة مطلقة ، و على ذلك فقد انتقلت إليه حقوق الأفراد و حرياتهم الطبيعية ليمنحهم عوضا عنها حقوقا مدنية التي أصبحت حقوقا حقيقية بحكم ما تتمتع به من حماية السلطة العامة .

ومن هنا يقول روسو : " **إن حياتهم نفسها التي كرسوها للدولة تكون محمية على الدوام وعندما يعرضونها للخطر من أجل الدفاع عن الدولة فما الذي يفعلونه عندئذ سوى أن يردون إليها ما منحتهم إياه ؟ فماذا يفعلون ما لم يفعلونه في أغلب الأحيان و بخطورة أعظم فيدافعون بالمجازفة بحياتهم عما يفيدهم في المحافظة عليها حقا عليهم جميعهم القتال من اجل الوطن ، ولكن ما من احد فيهم يكون مضطرا للقتال من اجل نفسه ما يضمن سلامتنا"**[3] .

وفي الأخير نستنتج أن السيادة في واقعنا سلطة مطلقة ولابد للدولة أن تمتلك قوة شاملة تستطيع أن تفرض كل شيء وان تحصل على كل شيء يتفق و صالح الجميع .

يعتبر مصطلح الإرادة العامة من الاصطلاحات ذات الأهمية القصوى في الفلسفة السياسية الحديثة بشكل عام و عند روسو و بشكل خاص فقد خصص لها حيزا كبيرا من اهتماماته مما يجعله يلعب دورا بارزا في هذا الفكر ، فماذا نقصد بهذا المصطلح و كيف وظفه روسو في فكره السياسي ؟ و أخيرا كيف تمارس هذه الإرادة و من يمارسها.

2- الإرادة العامة volonté général : من الاصطلاحات المألوفة عند فلاسفة القرن الثامن عشر و هي صفة رجل يدرك عند تجرده من الأهواء ما يستطيع أن يطالب من أبناء جنسه و ما يحقق لأبناء جنسه أن يطلبوه منه.[4]

---

[1] - فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، ص 107 .
[2] - نقلا عن جون جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي ، ص 502 .
[3] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص 74 .
[4] - جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ص 58 .

يخصص روسو الفصل الأول من الباب الأخير من كتابه "العقد الإجتماعي " للحديث عن العقد الإجتماعي ، ولهذا قبل أن يتحدث عن هذه الإرادة نجده يعرفها بها فيقول : **"مادام أن جملة من الناس مجتمعون يعتبرون أنفسهم هيئة واحدة، فليس سوى إرادة واحدة تتصف بإتجاه المحافظة المشتركة وبإتجاه الرفاهية العامة".**[1]

وما يميز الدولة التي تكون إرادتها العامة بهذا الشكل ، ذلك التناسق و التكامل الذي ينظمها رغم قلة القوانين المتعارف عليها : **" إن دولة تحكم على هذا النحو تحتاج إلى قليل جدا من القوانين و كلما أصبح من الضرورة إصدار قوانين جديدة فإن هذه الضرورة تكون قد غدت عمومية ، و لا يفعل من يقترحها أولا إلا أن يعبر عما قد أحسن به الجميع ولا يتطلب الأمر لا تحايلات و لا فصاحة لتحويل ما كان كل واحد قرر إجرائه إلى قانون بمجرد أن يصبح متأكدا من الآخرين يفعلون مثله ".**[2]

غير أن هذه الإرادة سرعان ما تتحول إلى حالة فوضى وصدام وذلك عندما تفقد العروة الإجتماعية تناسقها ، وتبدأ في الإنفصال والتراخي و تظهر علامات الضعف على الدولة ، فتبدأ المصالح الخاصة في البروز فتنقطع " **الرابطة الإجتماعية في قلوب الجميع وتتزين أحقر المصالح بوقاحة في ثوب الصالح العام المقدس عندئذ تصبح الإرادة العامة خرساء و لا يعبر الناس عن رأيهم بعد أن يصبحوا مقادين جميعهم بدوافع خفية**

كمواطنين كأن الدولة لم يكن لها وجود أبدا من قبل و يعمل على تمرير مراسيم جائزة لأغراض لها بالمصلحة العامة ، تزويرا باسم القوانين " .[3]

ويستدرك روسو أن ما تصل إليه الإرادة العامة في هذه الحالة لا تعني أنها زالت واندثرت وإنما على العكس من ذلك فهي دائما ثابتة و نقية رغم أنها تتحول أحيانا نتيجة لسبب من الأسباب وفي هذا الصدد نجده يقول : **" فهل ينتج عن ذلك أن الإرادة العامة تكون قد انعدمت أو فسدت ؟ كلا فهي وإنما ثابتة ، كما هي نقية لكنها تكون خاضعة لإرادات أخرى تتغلب عليها إذ أن كل واحد وقد فضل مصلحته عن المصلحة المشتركة يرى جيدا أنه لا يستطيع فصلها عنها تماما ، إلا أن دوره في الضرر العام لا يبدو له شيئا**

[1] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص 169 .
[2] - المصدر نفسه ، ص ص 170 ، 169 .
[3] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص 170 .

بجانب الخير الخاص به الذي ينشد الوصول إليه فباستثناء الخير الخاص فهو يريد الخير العام من أجل منفعته الخاصة تماما بنفس القوة التي يبذلها الآخر من أجلها " .[1]

وبهذا لا تنطفئ جذوة الإرادة العامة في المواطن إنما تبقى تؤثر فيه وفي سلوكياته و في علاقته مع الآخرين جماعة أو أحزابا أو دولة .

كما يؤكد جون جاك روسو أن الإرادة العامة هي وحدها صاحبة السيادة ولها الحق في قيادة الدولة و توجهها نحو الغايات التي من أجلها و هي تحقيق المنفعة و الخير المشترك للصالح العام وفي هذا الصدد يقول : **" إن أي فعل أو عمل لا يحقق المنفعة فهو بالضرورة لا يعبر عن الإرادة العامة و منه تفقد هذه الأخيرة صفة السيادة"**[2] . فروسو يرى أن أساس الإرادة العامة هي المنفعة وأن الإرادة العامة هي التي تهدف إلى تحقيق المنفعة للجميع ، وهذه هي التي تجعل من الممكن قيام دولة .

وللإرادة العامة حسب روسو عدة صفات تتميز بها و تتمثل في :

1- الإرادة العامة ثابتة ودائمة ولا تفنى كما أنها تتميز بالنقاء و هذه الصفة مشتقة من تصميم الأفراد على ضرورة الوصول إلى الغاية التي تم إنشاء المجتمع من أجلها و هي تحقيق ما فيه الخير لهم و تحقيق المساواة .

2- الإرادة العامة مرتبطة بزمان معين حيث إنها تعبر عن إرادة شعب معين في مكان و زمان معين .

3- الإرادة العامة لا تنحاز عن مصدرها الجميع ، و يجب أن تطبق على الجميع .

4- لا يمكن أن تتنازل عن سلطتها في سن القوانين لأي أحد كان ، بل يجب أن تبقى هي وحدها سيدة التشريع .

5- الإرادة العامة أخلاقية فقد رأى روسو أن الإرادة البتة جمعا حسابيا و خالصا للإرادة الخاصة و ليست بشكل متساوي و إرادة العدد الأكبر إنها إرادة أخلاقية تعصمها الفضيلة من الاستبداد .

6- الإرادة العامة مرنة قادرة على إستعاب رأي كل الأفراد الداخلين في تكوين الدولة ، طالما أن هؤلاء الأفراد يلتزمون جادة الصواب و الخلق القويم .

---

[1] - المصدر نفسه ، ص 171 .

[2] - المصدر نفسه ، ص 170 .

7- الإرادة العامة تحدد نفسها بنفسها بمعنى أنها تحدد نطاق العمل ، و ما يجب علينا عمله أو تركه .

8- لا يمكن أن تطبق و تنفذ الشرائع التي تسنها ، بل تعهد بذلك إلى موظفين تحت إشرافها و هؤلاء هم السلطة التنفيذية .[1]

و ما يمكننا الاستنتاج من كل هذا أن الإرادة العامة يمكنها أن تحقق العديد من الأهداف بإعتبارها أولا مصدرا للقوانين لأنها تشرف على العقد الإجتماعي ، و كذلك لأنها تفرض التمييز المعلن عنه بين السيادة و الحكومة و كذلك بإعتبارها هي الهيئة الوحيدة التي تجعل من الممكن قيام المؤسسة الشرعية .

[1] - فضل الله إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، (د،ط) دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2008 ، ص 90

الفصل الثالث
الدولة

المبحث الأول : أنظمة الحكم

1. الديمقراطية
2. الأرستقراطية
3. الملكية

المبحث الثاني : مفهوم الدين عند روسو

1. مفهوم الدين عند روسو
2. الدين التقليدي والجديد

المبحث الأول : أنظمة الحكم وموقف روسو منها

1- الديمقراطية :

المتابع لكتابات روسو السياسية عامة و كتابه العقد الاجتماعي خاصة يلاحظ أن الرجل كثير الاهتمام بموضوع الأنظمة السياسية التي عرفتها البشرية ، فهل كان هذا الاهتمام معرفيا خالصا أم انه يسعى إلى تقادم النموذج الأفضل للفكر السياسي؟

للإجابة على هذا التساؤل يدفعنا أولا إلى تشخيص الأنظمة السياسية التي عرفها روسو و الانتقادات التي قدمها لها و من ثم إبراز أسباب المفاضلة بينها، وأخيرا هل هناك نظام أفضل من غيره ؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن روسو يقدم تقسيما للأنظمة السياسية بحسب طبيعة السيادة التي نجدها تسود و هذا ما يعبر عنه روسو بقوله : " **يستطيع صاحب السياسة في المقام الأول أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كله أو الجزء الأكبر منه بحيث يكون هناك من المواطنين الحكام أكثر من المواطنين الأفراد ويطلق هناك هذا الشكل من الحكومة اسم الديمقراطية ... أو يستطيع حصر الحكومة بين أيدي عدد قليل بحيث يكون هناك من المواطنين الأفراد أكثر من الحكام وهذا الشكل يحمل اسم ارستقراطية ، وأخيرا يستطيع تركيز الحكومة بين يدي الحاكم الواحد يستمد جميع الآخرين سلطتهم منه ويدعى ملكية أو حكومة ملكية**"[1] .

ورغم هذا التقسيم الذي يبدو لنا واضحا في الظاهر ، وأن الفاصل بين هذا النظام وذاك كبير غير أن روسو يذهب على أن العديد من نقاط التقارب تجمع بين هذه الأنظمة و هذا ما نفهمه من قوله : " **يجب أن نلاحظ بان جميع هذه الأشكال أو على الأقل الشكلين الأولين منهما ، قابلة للزيادة أو النقصان ... حتى الملكية نفسها قابلة لهذا النوع من التقسيم** "[2].

هذه الرؤية تدفعنا إلى عرض ومناقشة هذه الأنظمة ، وهذا نفسه الذي نجده يتبعه في العقد الاجتماعي وهذا على النحو التالي :

- النظام الديموقراطي :

[1] - جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي، ص 116 .
[2] - المصدر نفسه، ص ص 116-117 .

الديمقراطية هي الأنظمة السياسية الموغلة في القدم ، ومع هذا فقد أثارت وما تزال تثير الكثير من الجدل والنقاش، وهذا ما ترتب عنه العديد من نقاط الإختلاف مما يدفعنا إلى تحديد المقصود بهذا النظام أولا و من ثم إبراز موقف روسو منه .

لقد ورد في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أن الديمقراطية هي لفظ يوناني مؤلف من (Domos) ومعناها الشعب و الآخر و(Cratos) ومعناها السيادة فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب ، وهي نظام تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو طبقة واحدة منهم ، ولهذا النظام ثلاث أركان ، الأول سيادة الشعب والثاني المساواة والعدل والثالث الحرية الفردية و الكرامة الإنسانية ، وهذه الأركان الثلاثة متكاملة فلا مساواة بلا حرية ولا حرية بلا مساواة ، ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرار والديمقراطية إما أن تكون سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه و بنفسه مباشرة أو بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية تامة ، وإما أن تكون اجتماعية أي أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي و التفكير .[1]

المقصود بهذا هو أن الديمقراطية تمثل نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لطبقة معينة وتقوم على ثلاث أسس و هي الحرية والعدل والمساواة.

يفتح جون جاك روسو حديثه عن الأنظمة السياسية التي عرفها الفكر السياسي بتشخيص النظام الديمقراطي ، مبرزا الأسباب التي دفعت إلى اللجوء إلى هذا النظام فيقول :**"فليس من الخير أن يكون هو منفذها ، ولا يتحول انتباه هيئة الشعب عن المسائل العامة إلى الأهداف الخاصة "**.[2] ويظهر لنا أن روسو يريد أن يبين أن النظام الديمقراطي تكون نتيجة لأسباب أخلاقية كشف عنها عدم القدرة على الجمع بين سلطتين مختلفتين ، إحداهما تشريعية والأخرى تنفيذية .

ولهذا لابد أولا من وجود دستور يفصل بين السلطات ، تهتم كل منها بوظيفة محددة ، ولما كانت الديمقراطية في رأيه هي حكم**"العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر هو المحكوم "**.[3] وهذا ما يقود لاحقا إلى عدم إمكانية استمرار هذا النظام ، ذلك أنه من حيث المبدأ مخالفا للطبيعة أو بالأحرى للنظام الطبيعي ، ولهذا فالديمقراطية الحقة لم توجد مطلقا ، بل إنه لا أمل حتى في إيجادها في المستقبل.

---

[1] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي ، ص 570 .
[2] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 118 .
[3] - المصدر نفسه، ص 119 .

ومع أن وظائف الدولة في النظام الديمقراطي موزعة بين عدة دواوين و هيئات ، فانه لا محالة من تسيطر إحدى هذه الأخيرة عن غيرها بل إنه يذهب إلى أن " **أقلها عددا سيستحوذ عاجلا أو آجلا على أكبر قدر من السلطة ولو لم يكن ذلك إلا سبب سهولة تصريف الأعمال التي تقودهم إلى ذلك بطبيعة الحال**" .[1]

ومع هذه الانتقادات التي يقدمها روسو للديمقراطية ، نجده يضيف مؤكدا أن على كثير من قضايا الدولة لا تتطلب الإستحواذ وان هذا النظام بسيط ولا يمكن أن يصلح في المجتمعات كثيرة السكان وفي الدول الكبيرة وإنما على العكس من ذلك فهي:

1- "**تتطلب دولة صغيرة جدا يكون الشعب فيها سلس القيادة ويمكن لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين**".[2]

2- وعلاوة على ذلك تتطلب مساواة مطلقة في المراتب والثروات، وهذا مالا يمكن أن يدوم طويلا.

3- كما تتطلب " **قليل من الترف أو لاشيء منه البتة** ".[3] ذلك أن الثراء يقسم الناس إلى فقير وغني، فيسيطر الأول على الثاني ويفقد الأخير حريته ويصير عبدا للأول .

ونتيجة لكل ما سبق يخلص روسو إلى أن عيوب النظام الديمقراطي لا تتوقف على هذا الحد، وإنما نجده يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن هذا النظام، عادة ما يقود إلى الحروب الأهلية والاضطرابات الشعبية ويرجع هذا إلى غياب حكومة قوية تستطيع أن تجابه التغيرات التي تصاحب أمزجة الناس حيث يقول:

"**لأنه لا توجد أية حكومة من الحكومات تميل بمثل شدة ميلها وإستمراريتها إلى تغير شكلها ولا أية حكومة تتطلب مثلها كثيرا من اليقظة والشجاعة لتكون ثابتة في مكانها**".[4]

2- النظام الارستقراطي :

بعد أن ينتهي روسو الحديث عن الديمقراطية، ينتقل لمناقشة نظام سياسي آخر، وهو الارستقراطية ومع أن هذا النظام معروف هو الآخر منذ القدم إلا أن أراء المهتمين اختلفت حول هذا النظام، مما يدفعنا التساؤل عن المقصود به ومن ثم تحديد موقف روسو منه.

---

[1] - المصدر نفسه، ص 119 .
[2] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 119 .
[3] - المصدر نفسه، ص 119 .
[4] - المصدر نفسه، ص 120 .

الارستقراطية هي الطبقة الاجتماعية ذات المنزلة العالية التي تعرف بأنها أحسن العائلات وتتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع لسلوكها المهذب، وسيادتها في المسائل الاجتماعية والسياسية قد تكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مرتبتهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة، ثم استقرت هذه المراتب والأدوار فوق مراتب وادوار الطبقات الاجتماعية ، [1] فالارستقراطية هي حكومة أو طبقة تمثل الأقلية الممتازة فهي ضد الديمقراطية فتطلق على الطبقة الاجتماعية .

يذهب روسو إلى أن النظام الارستقراطي أقدم أنظمة الحكم إذ انه إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن المجتمعات الأولى حكت نفسها بهذا النظام يقول روسو:" **فكان رؤساء العائلات يتداولون الشؤون العامة فيما بينهم، ويحني الشباب رؤوسهم بلا صعوبة للتجربة ، ومن هنا كانت أسماء الكهنة القدامى والشيوخ والعجائز، ومازال أهل أمريكا الشمالية الهمج في أيامنا هذه يحكمون أنفسهم، وتدار أمورهم على أحسن وجه**".[2]

ومن جانب آخر نجد روسو يذهب إلى أن الارستقراطية كنظام سياسي تتخذ ثلاثة أشكال وليس شكلا واحدا وهي: ارستقراطية طبيعية، ارستقراطية وراثية، ارستقراطية انتخابية، فماذا يقصد بكل شكل منها؟

1- الارستقراطية الطبيعية، نجدها مطبقة عند البدائيين.

2- الارستقراطية الوراثية، تجعل من الحكومات الوراثية حتى أننا نجد" **أعضاء في مجلس الشيوخ في سن العشرين**"[3] وهي أسوء أنواع الارستقراطية .

3- الارستقراطية الانتخابية، وهي أكمل أنواع الأرستقراطيات ،وهي الأفضل وممثل ارستقراطية التمثيل الحقيقي.

وما يميز النظام الارستقراطي عند روسو أنه:

1- التفريق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

2- اجتماعات هذه الحكومة تدار بشكل أفضل وأعقل.

3- حصر دائرة الوظائف العام في اقل عدد ممكن.

---

[1] - مصطفى حيسبة، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص51 .

[2] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 121 .

[3] - المصدر نفسه، ص 121 .

4- تمثل الدولة في الخارج بنخب تساهم في تقوية الدولة : **"تدعيم الثقة بالدولة في الخارج بشيوخ أجلا منه بجماعة نكرات أو محتقرين".**[1]

وبهذا فان النظام الارستقراطي هو نظام الذي يكون الحكم في لعدد قليل من الناس، ويمكن لها أن تقوم على أساس الانتخابات أو الوراثة وأسوأ أنواع الحكومات هي الارستقراطية الموروثة، بينما تكون الارستقراطية الانتخابية من نظم الحكم الحسنة حيث أنها تتطلب أحسن النظم وأكثرها طبيعة حكم أكثر الناس ذكاء لعامة الشعب على شرط أن يحكموا لصالح العامة ليس لصالحهم الشخصي.[2]

3- النظام الملكي:

يمثل النظام الملكي آخر الأنظمة السياسية التي يتحدث عنها روسو في كتابه العقد الاجتماعي، فماذا يقصد روسو بهذا النظام وما موقفه منه، هذا ما يناقشه ويجيب عنه في هذا المبحث.

يبدأ روسو حديثه عن النظام الملكي بقوله: **" لقد نظرنا إلى الأمير حتى الآن كشخص معنوي أو جماعي، موحد بقوة القوانين ومؤتمن في الدولة على السلطة التنفيذية، وعلينا أن ننظر في هذه السلطة مجتمعة في يد شخص طبيعي، إنسان حقيقي، له وحجه الحق في استعمالها طبقا للقوانين، وهذا ما ندعوه عاهلا أو ملكا".**[3]

ولاشك أن تركيز روسو على وضعية صاحب السيادة في النظام الملكي يرجع إلى الأهمية التي يشغلها في هذا النظام، وما يميز هذا النظام انه يجمع بين جميع السلطات في يد الملك**"وكل شيء يسير إلى نفس الهدف ، فليس ثمة من حركة معارضة مطلقا يهدم بعضها بعضا".**[4]

فتمتاز الملكية عن غيرها من نظم الحكم بما لها من قوة في تنفيذ الأشياء فهي تحتوي على إرادة الشعب وإرادة الملك والقوة العامة للدولة، وقوى خاصة للحكومة والجميع يعمل لهدف واحد، فيرى روسو في هذه

---

[1] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 122 .
[2] - إبراهيم دوسقي أباضة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، (د،ط)، دار النجاح للطباعة و النشر و التأليف، بيروت، 1973، ص 250 .
[3] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 142 .
[4] - المصدر نفسه، ص 124 .

الحكومة أحسن النظم السياسية وفيها يكون الشعب هو صاحب السيادة والملك هو الشخص الوحيد الذي يسهر

على تنفيذ القوانين، ولكي يمنع روسو الملكية من أن تتحول إلى حكم فردي مطلق مبني على القوة يوصي الملك بأن يهتم بحب الشعب له.[1]

والوصول إلى السلطة عادة في هذا النظام وراثيا، يعد فيه الملك المستقبلي وفق نظام تربوي صارم حينما يستطيع أن يؤدي دورها كاملا، وعندما توكل له الأمور وتجدر الإشارة إلى أن روسو ينتقد بقوة هذا النظام، ويرى انه يقود إلى انفراد الملك بسلطة مطلقة، بل أن هذا الانفراد يقود إلى استبعاد الرعية وإضعافها خشية من تمردها، إلا انه يعتر فان بعض الملوك يسعون إلى نيل محبة ورضا شعوبهم ومن ثم خدمتهم، ومع هذا فان هذا النظام لا يصلح إلا للدول الصغيرة، أما إذا كبر حجم الدولة فتتوزع سلطة الملك مما يقود إلى انقسام الدولة مستقبلا، ونشأة ملكيات جديدة.

المبحث الثاني: مفهوم الدين عند روسو

1 - مفهوم الدين:

الدين كظاهرة تاريخية رافقت الإنسان منذ وجوده على وجه الأرض أثارت وتثير المهتمين بهذا الكائن سواء تعلق بعلاقاته أو بتصوراته، غير أن هذا الاهتمام قاد إلى خلاف كبير سواء فيما تعلق بالرؤية إلى الدين أو بوظيفته، فكان التناقض والتقاتل فما هو المقصود بالدين؟

بنحو عام تبدو كلمة الدين Religion أنها في اللاتينية تعني الإحساس المصحوب بخوف وتأنيب الضمير بواجب ما اتجاه الآلهة، وتعني كلمة الدين المفردة دينا بوجه عام، مع ذلك يعيد هذا التعميم للكلمة واقعة مرموقة، فالدين هو مؤسسة اجتماعية متميزة بوجود إيلاف من الأفراد المتحدين بأداء بعض العبارات المنتظمة وباعتماد بعض الصيغ بالاعتماد في قيمة مطلقة لا يمكن بوضع شيء آخر في كفة ميزان وهو اعتقاد تهدف الجماعة إلى حفظه بتنسيب الفرد روحية أرفع من الإنسان، وهذه ينظر إليها إما كقوة منتشرة وإما كثيرة وإما وحيد وهي الله، وكذلك الدين هو نسق فردي لمشاعر واعتقادات وأفعال مألوفة

[1] - إبراهيم دوسقي أباضة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص 250 .

موضوعها الله والدين هو تحديد المطالبة بوجهة نظر الشعور والإيمان إلى جانب وجهة نظر العلم.[1]

أما جميل صليبا فيرى أن الدين في العادة والحال والسيرة والسياسة والرأي والحكم والطاعة والجزاء ومنه مالك يوم الدين ، كما تدين تدان، فيطلق لفظ الدين عند فلاسفتنا القدماء على وضع الهي يسوق ذوي العقول إلى الخير والفرق بين الدين والملة والمذهب أن الشريعة من حيث أنها مطاعة تسمى دينا ومن حيث أنها جامعة تسمى ملة ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهبا، وللفظ الدين عدة معان في الفلسفة الحديثة وهي:

1- الدين جملة من الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة في النفس من جراء حبها لله وعبادتها إياه وطاعتها لأوامره.

2- الدين أيضا هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمق بها كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالجمال أو الإيمان بالإنسانية .

3- الدين الطبيعي مصطلح أطلق في القرن الثامن عشر على الاعتقاد بوجود الله وخيريته وبروحانية النفس وخلودها بإلزامية فعل الخير من جهة ما هو ناشئ عن وحي الضمير ونور العقل.

4- وإذا أطلق لفظ الدين عن الملة دل على جماعة معينة من الناس هدفها تمجيد الله وعبادته كالدين المسيحي فهو ملة ذات نظام خاص لها قوانينها وتقاليدها وتعاليمها.[2]

2- الدين التقليدي والجديد :

لم يكن جون جاك روسو بعيدا عن الجدل حول رؤية الدين ووظيفته ، خاصة أن المرحلة التاريخية التي عاش فيها بل وحتى تلك التي يبشر بها ويعد لها كانت مرتبطة بالدين ولم يكن من المتصور أن تتخلى عنه، فما طبيعة رؤية روسو للدين ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سيتم العودة إلى ما كتبه روسو في هذا الجانب، بعد انتقال البشر من الحياة الطبيعية إلى الحياة السياسية، انتقلت معهم نظريتهم لرمز هذه السلطة، إذ لم يكن يتصور هؤلاء أن هذا الأخير مجرد إنسان عادي وإنما هو إله أو على الأقل من سلالة إلهية**"لم يكن للبشر قط في أول الأمر سوى الآلهة ولا حكومة سوى الحكومة الدينية**

[1] - أندري لالاند، موسوعة أندري لالاند، ص 1204 .
[2] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص ص 572-573 .

Thecratigne ، فقد كانوا يفكرون بمنطق كاليغولا وعندئذ كان تفكرهم صحيحا فلابد من تزيف طويل في المشاعر والأفكار حتى يتمكن الإنسان من إقناع نفسه باتخاذ آدمي مثله سيدا له وان حالته سوف تكون أفضل".[1]

وبهذا يجد جون جاك روسو أن علاقة الدين بالسياسي في تاريخ البشرية كان يشكل ثنائية لا يمكن الفصل بينهما، فكان البشر لا يحاربون من اجل الآلهة فحسب، ويرجع روسو فكرة تعدد الآلهة إلى ما يلاحظه البشر للقوميات والشعوب والقادة وفي هذا السياق يقول:**"من هنا وحده أن البشر كانوا يضعون إلها على كل مجتمع سياسي ، نتج أن صار هناك من الآلهة بعدد ما في شعوب العالم فلم يستطيع شعبان غريبان أحدهما ما عن الآخر وفي عداء دائم تقريبا، الاعتراف بسيد واحد تقريبا ... وهكذا نشأ من التقسيمات القومية تعدد الآلهة عدم التسامح اللاهوتي والمدني".**[2]

ويفسر روح التسامح التي كانت تسود المجتمعات الوثنية بطبيعة تصورها للآلهة فيقول: **"أما إذا سأل احدهم كيف لم تحدث حروب دينية في عهد الوثنية حيث كانت لكل دولة عبادتها وآلهتها؟ أجيب بأن السبب هو نفسه، ألا وهو انه لما كانت لكل دولة عبادتها الخاصة كما كانت لها حكومتها فإنها لم تكن**
تفرق بين آلهتها وقوانينها، فالحرب السياسية كانت دينية وكانت إختصاصات الآلهة إذا صح القول محددة بحدود الأمم ، لم يكن لإله شعب أي حق على الشعوب الأخرى".[3]

هذه الرؤية جعلت روسو ينتقد التصورات المسيحية واليهودية لعلاقة الدين بالسياسة فقد انقسم الناس وصار إيمانهم بالدين يقف حجر عثرة أمام طاعتهم للسياسة ويؤكد روسو أن انفصال السلطتين قاد إلى الصراع نتيجة للنزاع بينهما وتحولت المسيحية إلى سلطة موازية تمارس الاستبداد ويوضح روسو فكرته بقوله:**" إنما خشية الوثنيون قد حدث ، عندئذ كل شيء تغير وبدل المسيحيون لهجتهم وسرعان ما رأينا تلك المملكة المزعومة في الآخر تصبح تحت قيادة رئيس بادي للعيان اعنف حكم استبدادي في هذا العالم ...ومع ذلك أرادت شعوب كثيرة حتى في أوروبا أو في جوارها، الاحتفاظ بهذا النظام القديم**

[1] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 201 .
[2] - المصدر نفسه، ص 201 .
[3] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 202 .

والعمل على إعادته، ولكن دون نتيجة استحالت الروح المسيحية كل شيء لها والعبادة المقدسة بقيت دائما أو عادت مستقلة عن صاحب السيادة"[1]

وفي المقابل هذا النقد للمسيحية نجده يشيد برؤية الإسلام فيقول:" **وكان لمحمد نظرات صائبة جدا، فقد أحسن ربط نظامه السياسي ومادام شكل حكومته قد دام في ظل خلفائه فان هذه الحكومة واحدة تماما وصالحة في هذا ، وحين أصبح العرب مزدهرين ومثقفين وبالتالي مخنثين فإن البرابرة أخضعوهم، وعندئذ بدأ الانقسام بين السلطتين من جديد وعلى الرغم من هذا الانقسام لدى المسلمين اقل ظهورا منه لدى المسيحيين فانه موجود فيهم في كل مكان وخاصة في شيعة علي، وهناك دولا كالفرس لا ينفك ظاهر فيها"**.[2]

- الدين الجديد والدولة:

يمكننا القول أن نقد روسو لعلاقة الدين اليهودي والمسيحي بالدولة يمت الجانب السلبي في فلسفته، ونقصد بذلك أن هذا النقد لا يهدف إلى القضاء على كل دين، أو رفض علاقته بالدولة وإنما على العكس من ذلك يهدف من وراء ذلك إلى التأسيس لدين جديد مرتبط بالدولة بشكل يختلف عن علاقة الدين التقليدي، وهذا ما يمكننا التعبير عنه بالجانب الايجابي في فلسفته، ذلك أن عملية الهدم ليست هدفا في حد ذاته، إنما هي عبارة عن تمهيد لإعادة البناء وهذا ما يطلق عليه الرجل مصطلح الدين المدني فماذا يقصد به؟

الدين المدني قضية واضحة ومصطلح صريح عند روسو ويشكل فصل بمجمله في نهاية كتابه العقد الاجتماعي يحدد فيه مبادئ الدين المدني وهي ليست تشريعا سماويا فالتشريعات السماوية بها ما لا يجعلها بعزل عن النقد والرفض، كما أن الدين المدني ليس تشريعا وثنيا لان الأديان الوثنية اقرب إلى الخرافة، بل هو دين الطبيعة الإنسانية في إطار تشريع صاحب السيادة أو الإرادة العامة، تشريع له سنده في صميم كل موجود إنساني، لان فكرتي الموجود الأسمى ،وقانون الطبيعة فطريتان في كل عقل.[3]

ويقسم جون جاك روسو الدين إلى ثلاث أشكال وهي :

[1] - المصدر نفسه، ص 204 .
[2] - المصدر نفسه، ص 204 .
[3] - فريال حسن خليفة، الدين و السياسة في فلسفة الحداثة، (د-ط)، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 88 .

- دين الإنسان وهو: "بلا معابد ولا هياكل ولا طقوس، يكون دين لإنجيل النقي والبسيط، التوحيد الحقيقي وهو ما يمكن أن نسميه القانون الإلهي الطبيعي".[1]

- دين المواطن وهو : "مدون في بلد وحيد يمنحه آلهته وشفعائه وحماته أن عقائده وطقوسه وعبادته الخارجية المفروضة بالقوانين وفيما عدا الأمة التي تعتنقه، يكون كل إنسان بالنسبة له أجنبيا وبربريا، وهو لا يمد واجبات الأديان وحقوقه خارج حدود هياكله".[2]

- دين التناقض : هذا هو الشكل الثالث من أشكال الدين التقليدية ويصفه روسو بقوله :**" ثمة نوع ثالث من الأديان أكثر غرابة... إنه بتقديمه للبشر تشريعيين ورئيسين ووطنيين يخضعهم لواجبات متناقضة ويمنعهم من أن يكونوا في آن واحد مواطنين ومؤمنين".**[3]

ولا يرضى روسو بأي شكل من هذه الأشكال الثلاثة فهي جميعا تنطوي على أخطاء ولهذا نجده يقترح دينا جديدا مختلفا ينسجم مع طبيعة العقد الاجتماعي وهذا ما يبرزه بقوله :**"وعليه يهم الدولة أن يعتنق كل مواطن دينا يحببه بواجباته، لكن معتقدات هذا الدين لا تهم الدولة ولا أعضائها إلا بمقدار ارتباطها بالأخلاق وبالواجبات المترتبة على معتنقها اتجاه الآخرين وفضلا عن ذلك يستطيع كل واحد أن يعتنق من الآراء ما يطيب له دون أن يكون من حق صاحب السيادة معرفتها، فليس ذلك كم شأنه بشرط أن يكونوا مواطنين صالحين في هذه الحياة الدنيا".**[4]

وبهذا فان جون جاك روسو جاء بمضامين دين جديد لم يعرفه الإنسان من قبل هو الدين الطبيعي أو الدين المدني الذي جاهر به قديسه **السافواي**[5] في اعترافه أو إقرار إيمانه، والذي تتناغم في مضامين عقائده وطقوسه دعوة الفكر التنويري (لإقامة الحياة بكل نشاطها وأوجهها الطبيعية، فالإنسان، المجتمع، الوحي، الدين العلم على أساس العقل)، ودعوة روسو من بين فلاسفة ذلك العصر لاستحضار فعل العاطفة في الشأن

---

[1] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 206 .

[2] - المصدر نفسه، ص 206 .

[3] - المصدر نفسه، ص 206 .

[4] - المصدر نفسه، ص 211 .

[1] - **سافواي:** هو قديس منطقة سافواي التي تقع شمال فرنسا والتي يفترض أن روسو قد عاش فيها فترة من الزمن، وقد التقى هناك هذا القديس وأثناء تنزههما معا في ثنايا الطبيعة الخلابة على نحو ما يفترض روسو تبادل الحديث معه عن الدين الحقيقي وعلى لسان ذلك القديس عرض روسو آراءه في الدين الطبيعي أو دين المواطن وقدم مضامينه وتوقف عن كيفيات الوفاء بالالتزامات التي يقتضيها الدين الطبيعي الجديد .

الأخلاقي، ويمتزج فيها أيضا الإيمان بإله قوي منعم بصير، والإيمان بذوات فردية ومجتمع أقيم على تعاقد حر بين تلك الذوات وينبغي على كل ذات فردية منها بموجب العقد أن تعمل لما يحفظ سلامة العيش في كنفه ويضمن بقاؤه وازدهاره، كما ينبغي عليها أن تعمل دائما لإعلاء كلمة الحق فيه ورفع الظلم والأذى عن كل فرد من أفراده، وان تتمسك بكل ما من شانه أن يزرع في نفوسهم وفي حياة مجتمع بذور الخير والعدل والفضيلة وذلك على نحو ما تنص عليه بشك واضح وصريح عقائد الدين الجديد الذي يختم به روسو عقده الاجتماعي [1].

والدين المدني عند روسو هو دين طبيعة الإنسانية في عقائده، بينما هو دين مدني من حيث وظيفته وعلاقته المحددة بدولة العقد الاجتماعي والإرادة العامة والقانون، ولهذا اسماه روسو دينا مدنيا لان دين الطبيعة والفطرة هو فقط دين الإنسان من حيث هو الإنسان لا من حيث هو مواطن أو رعية، فدين الإنسان لا علاقة له بالهيئة السياسية أو المجتمع، ولكن روسو يريد أن يكون للدين دورا ووظيفة في مجتمع العقد الاجتماعي لكنه ليس دورا تشريعيا، ولا دورا تأسيسيا ولكي يحدد روسو ذلك الدور وتلك الوظيفة نجده يتخذ الشعور وليس العقل ليكون أساسا للدين، وتأسيس الدين في الشعور يجعل وظيفة الدين جوهرية هي الحب، وبهذا فان روسو يجعل حب أداء الواجب هو الوظيفة الأساسية التي يريدها روسو من الدين في مجتمع العقد الاجتماعي .[2]

أما عقائد هذا الدين عند روسو" **فيجب أن تكون بسيطة وقليلة ومحددة بدقة دون تفسير ولا تعليق، إن الإيمان بوجود اله قادر ذكي حسن، بصير مدير وبحياة ثانية وبسعادة الصالحين، وعقاب السيئين وبقدسية العقد الاجتماعي وبالقوانين** ".[3] المقصود بذلك هو أن جون جاك روسو أراد من خلال العقد

الاجتماعي والقوانين أن يعلي صوت العقل وجعل أحكامه مبادئ وتشريعات تنظم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم ببعضهم البعض، كما تنظم علاقاتهم بالمجتمع.

من هنا نجد جون جاك روسو يلغي ثنائية الإنسان والمواطن ليصبح العقد والإرادة العامة مجتمع الطبيعة الإنسانية النقية مجتمع الحب، وإلغاء الثنائية بين الإنسان والمواطن

[1] - منيرة محمد، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، ص 389 .
[2] - فريال حسن خليفة، الدين والسياسة لفلسفة الحداثة، ص ص 125-126 .
[3] - جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ص 211 .

هو التمييز الحقيقي للدين المدني عن الدين الطبيعي، وهذا الأخير باعتباره دين الإنسان يجعل علاقة الإنسان بالدولة والمجتمع والموطن علاقة عامة، وبهذا يريد روسو أن يربط قلب الإنسان بمجتمع العقد والإرادة العامة ليبطل ثنائية الإنسان المواطن ،لذلك فان كل ما يطلبه روسو ويريده من الدين المدني هو أن يكون رباطا من الحب بين الإنسان ومجتمع العقد .[1]

ومما سبق نستطيع أن نقول أن ربط روسو للدين المدني وبالدولة الجديدة يجعل منه دينا مختلفا عن الأديان التقليدية وفي الوقت نفسه بديلا عنها وبهذا فان روسو يريد من الدين أن يكون جوهرة الحرية لا الطغيان والاستبداد بل السلام فهو ضد القتال وسفك الدماء فهو يريد من الدين أن يكون رباطا للحب يربط قلب المواطن بمجتمع العقد وبالتالي فان علاقة الدين بالمجتمع هب علاقة حب وليست تشريع كما في الأديان السماوية.

[1] - فريال حسن خليفة، الدين والسياسة لفلسفة الحداثة، ص ص 148-149 .

الخاتمة

خاتمة :

نستطيع القول انطلاقا مما كشفنا عنه في هذه الدراسة أن الفلسفة السياسية تعتبر مسألة في غاية الأهمية ، سواء تعلق الأمر بالموضوعات والإشكاليات التي تناولتها، أو الفلاسفة الذين اهتموا بها وبقضاياها وبعد أن بحثت في الفكر السياسي لفلسفة"جون جاك روسو"، يمكنني القول بان الرجل يحمل مشروعا فلسفيا متكاملا، خاصة في المجال السياسي، وهذا ما يدفعني إلى تسجيل أهم الاستنتاجات والملاحظات المتوصل إليها فـ"روسو" يعتبر من الفلاسفة الذين تغنوا بالإنسان الطبيعي بصوره، في صورة الإنسان الهانئ السعيد الذي لا يعرف القيود والحواجز ويتصرف بتلقائية وحرية، هذه الحالة الطبيعية التي عنها التي تعتبر أهم ركن من أركان نظريته السياسية والتي جعلها كأساس لإصلاح المجتمع المدني، فهو حتى وان قدم لنا نظرية سياسية مترابطة ومتناسقة حول حالة الأفراد الطبيعيين إلا أن الكثيرين يرون بأنه لم يقدم في ميدان السياسة سوى مجرد افتراضات واقتراحات ومع هذا فان الذي قدمه جون جاك روسو للإنسان هو الذي أدى فيما بعد إلى ظهور نظريات عامة تتعلق بالسياسة في جوانبها التطبيقية، فتنطلق نظرية جون جاك روسو السياسية من موقفه من العقد الذي عقد بين الحاكم ورعيته، أو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي، وان كانت هاته الأخيرة معروفة قبل روسو إلا أن كانت له بصماته الخاصة فهو لم يكن مقلدا، ونظريته تختلف اختلافا جذريا عن كل ما ذهب إليه هوبز ولوك، ومن خلال ما تم عرضه نجد أن جون جاك روسو يخلص إلى نتيجة مفادها أن الناس بعد أن طغت عليهم الكثير من المساوئ في الحالة الطبيعية لجئوا إلى الاتفاق فيما بينهم للدخول في حالة تكون أكثر تنظيما وضمانا لحقوقهم الطبيعية التي كانت معرضة للانتهاك والسلب، فبموجب هذا الاتفاق حسب روسو، الأفراد يتخلون عن حقوقهم للإرادة العامة هذه الأخيرة التي تعتبر معصومة من الخطأ وأنها لا تريد إلا الصالح العام، فهي ليست أفراد معينين، وإنما تعبر عن إرادة الشعب، لان الشعب قد يخطئ في حين ان الإرادة العامة معصومة عن الخطأ.

كما عمل جون جاك روسو على تأصيل مفهوم الحرية و المساواة وهذا كله من اجل تأييد الحقوق والحريات الفردية لمحو الصورة التي أعطاها هوبز للحالة الطبيعية وكذلك تعديل فكرة لوك حول الملكية وبهذا فإن جون جاك روسو قدم تفسيرا مدنيا للسلطة السياسية للحد من السلطات المطلقة للملوك والرؤساء، وتبعا لموقفه من العقد ينفرد روسو بنظريته فيما يتعلق بالسيادة، فأفكار جون جاك روسو لها دور فعال في ولادة الثورة الفرنسية عام 1789 إذ أنها اعتنقت مذهب روسو في حصر السيادة بيد الشعب وحده كوحدة لها.

شخصيات مستقلة عن شخصية الأفراد المكونين لها، إضافة إلى أنها أخذت بمذهب القانون الطبيعي ليكون موجها، وقيدا على سيادة الشعب فأعلنت حقوق الإنسان الطبيعية لتلتزم القوانين الوضعية بها ولتكون هذه الحقوق، ولهذه الأفكار تأثير كبير في إعداد الثورة الفرنسية، فقد انتشرت هذه المبادئ التي دعا إليها روسو(فكرة الحقوق الطبيعية الديمقراطية) أقام على أساسها حق الشعب في الحرية و المساواة وحقه في السلطة والسيادة، كما كان لنظرية روسو السياسية حول فكرة الإرادة العامة أثر كبير على عدد من العلماء والمفكرين أمثال هيغل الذي رأى في أن الإرادة العامة تعبر عن روح الأمة الألمانية، وكذلك أدموند بيرك الذي رأى بأن الإرادة العامة تمثل الثقافة القومية والحياة المشتركة في المجتمع الانجليزي، وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن بعض مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت الكثير من أفكار روسو خاصة الديمقراطية المباشرة والدعوة لعقد اجتماعات، عامة لمراقبة الحكومة وإعادة النظر في موظفي الحكومة والقوانين السائدة .

إلا أن هذه النظرية ورغم كلما قدمته واجهة بعض الانتقادات كان من أبرزها أن فكرة العقد الاجتماعي فكرة غير مؤسسة علميا و لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير نشأة المجتمع المدني، لقيامها على افتراضات وهمية خاصة قانون الطبيعة وحالة الفطرة الأولى، في حين أن الواقع يثبت بأن الدولة ليست إلا تعبيرا عن طبيعة الإنسان الذي هو كائن اجتماعي بطبعه لهذا لا يمكن أن تكون نشأة الدولة اصطناعية كما ترى هذه النظرية وكذا فكرة العقد التي تعتبر أساس نشأة المجتمع المدني المنظم فكرة خيالية إذ ليس هناك ما يدل على صحتها ويقتضي التسليم بها، إضافة إلى التناقض الذي تقع فيه نتيجة عدم إمكان الحصول على رضا جميع الأفراد، بينما عنصر الرضا في هذه الفكرة ركن أساسي لا يتم العقد إلا بموجبه، وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية إلا أن هذا ينقص من تأثيراتها الكبيرة في مساهمتها في الفكر السياسي الأوروبي في كل من إنجلترا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بذلك في ثورات هاته البلدان، وفي تطور وتقدم الحريات الفردية بها، إضافة إلى دورها الكبير من خلال دعمها المباشر لقضايا وحقوق الإنسان عبر العالم، مما يبرز بوضوح أهميتها البالغة والتي تجعل منها محل اهتمام العديد من الباحثين حيث كان لها الفضل في الترويج لمبادئ ونشأة المذهب الفردي .

وما يمكننا الإشارة إليه في الأخير هو أن جون جاك روسو قد وصل إلى أن الديمقراطية تشكل النظام الأفضل مقارنة بغيره دون أن يكون النظام المثالي، وبهذا نستطيع القول أن نظرية روسو السياسية متكاملة ومع أنها تشترك مع غيرها من النظريات إلا أنها تشكل مذهبا سياسيا منفردا.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

قائمة المصادر باللغة العربية :

1- روسو (جون جاك)، إميل،تر:عادل زعيتر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1936.

2- روسو (جون جاك)، أصل التفاوت بين الناس، تر: بولس غانم، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1991

3- روسو (جون جاك)، أصل التفاوت بين الناس، تر: عادل زعيتر ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012

4- روسو (جون جاك) في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب، مركز الدراسات العربية بيروت، 2011 .

5- روسو جون جاك في العقد الاجتماعي تر: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت .

ب- قائمة المراجع باللغة العربية :

1- أباضة (دوسقي إبراهيم) وعبد العزيز غنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1973.

2- إبراهيم(مصطفى إبراهيم)، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.

3- برييه(إميل)، تاريخ الفلسفة، تر:جورج طارابيشي، ج5، ط2، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت 1993 .

4- بشارة (عزمي)، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط2 مركز الدراسات، 2000 .

5- بيرنارد (غروتريزن)، فلسفة الثورة الفرنسية، تر:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

6- توشار(جون) الفكر السياسي، تر:علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1982.

7- توشار (جون) ،تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، ط1، دار التكوين للتأليف والترجمة، دمشق، 2010 .

8- الجمل (يحي)، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969 .

9- حسن خليفة (فريال) الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 .

10- حسن هيكل (محمد)، روسو حياته وكتبه، دار المعارف، القاهرة.

11- حلمي مطر (أميرة) الفلسفة من أفلاطون إلى ماركس، ط5، المعارف، القاهرة، 2005

12- خضير (إدريس)، دعائم الفلسفة، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .

13-راسل (برتراند)، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، الكتاب 3، المصرية الحمامة للكتاب، 1988 .

14- ربيع (محمد محمود)، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت.

15- زروخي (إسماعيل)، دراسات الفلسفة السياسية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011 .

16- شترواس(ليو) وجوزيف كربوسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدغر، تر: محمود السيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

17- شوفالي (جون جاك) ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر،بيروت، 1985.

18- ظاهر (أحمد) ، دراسات في الفلسفة السياسية، 1987.

19- عبد الكريم (أحمد)، بحوث في النظرية السياسية، قسم البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1972 .

20- عريب (مختار) الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، دار الكنوز والحكمة، الجزائر.

21- قربان (ملحم) قضايا الفكر السياسي لحقوق (الطبيعية)، ط1، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع،1986.

22- كرم (يوسف) تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة .

23- كريستون (أندريه)، روسو حياته- مؤلفاته- منتخبات،ط4، دار الصقر منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1988

24- كلي رايت (ويليام) تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود السيد أحمد، تقديم ومراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ط1، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2010 .

25- لوك (جون) رسالة التسامح، تر: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988 .

26- لوك (جون) في الحكم المدني، تر: مجاهد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت ، 1959 .

27- مارتيان (جاك) الفرد والدولة، تر: عبد الله أمين، دار المكتبة الحياة، بيروت .

28- محمد إسماعيل (فضل الله) الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، بستان المعرفة للطيع و النشر والتوزيع الإسكندرية .

29- محمد سلطع (فضل الله) الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007 .

30- محمد (علي عبد المعطي)، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

31- محمد علي محمد وعبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية و الطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1972.

32- المستكاوي (نجيب)، جون جاك روسو- حياته- مؤلفاته- غرامياته، دار الشروق، القاهرة، 1989.

33- وقيع الله محمد مدخل إلى الفلسفة السياسية، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2001 .

ج .قائمة الموسوعات والمعاجم:

1- أندري (لالاند) الموسوعة الفلسفية، تعريب: خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد 1، ط2، منشورات بيروت، باريس، 2001.

2- ابن منظور لسان العرب المجلد1، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1928.

3- بيت ر(كونزمان) وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 1991.

4- جبران (مسعود) معجم الرائد، ط1، دار الملايين للمؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، بيروت 1984.

5- جميل صيلبا المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982 .

6- جورج (طرابيشي)، معجم الفلاسفة، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1997.

7- فؤاد (كامل) وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، دار القلم ، بيروت.

8- مصطفى (حسيبة)، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

9- موسوعة ويكيبيديا .

د. المجلات والدوريات:

1- صباح (كريم رياح الفتلاوي)، نظرية الحق الإلهي، دراسة مقارنة، العدد 10، مركز الدراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008 .

2- منيرة (محمد)، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، العدد 3+4، 2012 .

***- الرسائل الجامعية:**

1- رزيق فوزيه معالم فلسفة روسو على ضوء قصة إميل، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012 .

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
الاهداء	
المقدمة	01
الفصل الأول: الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو	
المبحث الأول : منابع فكره الفلسفي	05
1- مرجعية التأسيس	05
2- نسقه الفلسفي	08
المبحث الثاني : نظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ما قبل روسو	10
1- مفهوم العقد الاجتماعي	10
2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك	12
1.2- توماس هوبز	12
2.2- جون لوك	17
الفصل الثاني: الفكر السياسي عند جون جاك روسو	
المبحث الأول : مفهوم العقد الإجتماعي عند روسو	25
1 -الحالة الإجتماعية (حالة العقد الإجتماعي)	25
2 -أسس ومبادئ العقد الإجتماعي عند روسو	29
المبحث الثاني : السيادة و الإرادة العامة	35
1 -مفهوم السيادة وخصائصها عند روسو	35
2 -الإرادة العامة	41
الفصل الثالث: الدولة	
المبحث الأول : أنظمة الحكم	46
1 -الديمقراطية	46
2 -الأرستقراطية	48
3 -الملكية	50
المبحث الثاني : مفهوم الدين عند روسو	51

1 -مفهوم الدين عند روسو	51
2 -الدين التقليدي والجديد	52
الخاتمة	59
المصادر والمراجع	62
الفهرس	